ورقة عمل:

الأطر القانونية لحماية العمالة المهاجرة
على المستويات العربية والإقليمية والدولية

للمناقشة فى أعمال الندوة القومية حول "هجرة وتنقل العمالة العربية لدعم فرص التشغيل"،
التى تنظمها **منظمة العمل العربية**
فى الجمهورية التونسية، خلال الفترة: 19-21 نوفمبر 2014

إعداد:
أ.د. على الصاوى (أستاذ بجامعة القاهرة)

أكتوبر 2014

مقدمة: من السعى وراء الرزق إلى السعى إلى الحرية!

يحظى موضوع الهجرة فى العقود الأخيرة بأهمية كبرى ضمن مختلف اللقاءات والدراسات الأكاديمية، ويشكل محوراً أساسياً فى السياسات الداخلية والخارجية للعديد من الدول وخصوصاً بالنسبة لمحاور جغرافية معينة مثل العلاقة بين شمال وجنوب البحر المتوسط.

ومن هذا المنطلق، تم طرح موضوع العمالة المهاجرة[1] فى الفترة الأخيرة ودخل ضمن اهتمامات الرأى العام فى الدول العربية، وتراكمت الجهود العلمية لبحث أوضاع هذه العمالة فى الدول المضيفة، وموقف هذه الدول من اتفاقيات وقواعد العمل الدولية، لاسيما فى ظل التطورات المهمة فى الساحة الدولية ومواقف العديد من الدول الصناعية نحو تقليص أعداد العمالة الوافدة إليها، وهو ما اعتبره خبراء الهجرة سياسات "خاطئة" اقتصادياً، سواء للدول الصناعية أو النامية، وفق ما جاء فى تقرير حديث للبنك الدولى[2].

ومن ناحية أخرى، فإن مشكلات الهجرة تتنوع وتتعقد بازدياد ملحوظ، مما أعاد الاهتمام العام إلى مسألة حماية العمالة المهاجرة، وحفز جهود المجتمع المدنى لكى يلعب دور الضغط لتحسين وتنظيم أوضاع هذه العمالة، من خلال إصدار الكتيبات المتضمنة لحقوق العامل وتوزيعها على العمال المسافرين، فضلاً عن تنظيم قنوات اتصال مع القوى المهاجرة وإنشاء شبكة معلومات لخدمتها..، ومع كل هذا، لايزال هناك حاجة إلى المزيد من البحث العلمى والمعلوماتى للاستفادة بالشكل الأكمل من ثرائنا البشرى فى الخارج وخاصة فى ظل انسحاب دور الدولة وانعكاسات ذلك على العمالة العربية المهاجرة.

تعنى الهجرة "الخروج من بلد لآخر" بفعل ظلم ظالم أو طلباً للأمن والعدل والعيش، أما "هجرة العقول" فهى تعبير بريطانى يجسد خسارتهم من العلماء الذين هاجروا إلى الخارج خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ثم استقر ليصبح تعبيراً سائداً يطلق على جميع المهاجرين المدربين تدريباً عالياً حين يخرجون من بلدانهم للعيش فى بلدان أخرى، وهو ما اعتبرته اليونسكو نوعاً شاذاً من أنواع "التبادل العلمى بين الدول يتسم بالتدفق فى اتجاه

---

1 تميز الأدبيات بين مصطلحات مستقرة فى الهجرة، أهمها: تهجير–نقل–ترحيل migration، وهجرة–مغادرة emigration، وهجرة–توطن immigration، وتتعرض الورقة إلى المعانى السابقة، ولكنها تركز فى المقام الأول على الإطار القانونى لحماية العمالة المهاجرة بالمعنى الأخير.

2 تقليص هجرة العمالة سيضر بالدول النامية، http://archive.arabic.cnn.com/2009/business/5/19/irin.transfer

واحد" أو ما يعرف بالنقل العكسى للتكنولوجيا، لأن "هجرة العقول" هى فعلاً نقل مباشر لأحد أهم عناصر الإنتاج، وهو العنصر البشرى.

وتركز الورقة على الهجرة عموماً، وهجرة العقول خصوصاً، والتى أضحت اليوم تسمى هجرة الكفاءات. وكما لاحظ الخبير البارز د.نادر فرجانى، فإن دراسة أسباب هجرة الكفاءات هـــى الأساس المنطقى لاقتراح المبادئ والسياسات التى يمكن أن تتخذ للحد منها أو لمواجهة الآثار السالبة المترتبة عليها. وتتراوح تفسيرات ظاهرة هجرة الكفاءات بين مدرستين:

الأولى: تعالج الظاهرة من منظور فردى بالأساس، مؤداه أن الكفاءات أفراد متميزون يسعون لتحقيق ذاتهم فكرياً ومهنياً، ولضمان ظروف عمل ومعيشة مريحة تكفل لهم حرية التفكير وإمكانية الإبداع. ولما كان هذا السعى يحبط فى أغلب الأحيان فى البلدان المتخلفة، فإن هذه الكفاءات تجد لها مكاناً، إن استطاعت، فى بلدان الغرب المصنعة.

أما المدرسة الثانية فتتناول هجرة الكفاءات من حيث أنها ظاهرة دولية ذات جذور عميقة فـــى نظام الاقتصاد–السياسى الذى يسيطر على العالم. وعليه، فإن تفسير الظاهرة يكمن فى الخصائص الجوهرية للنظام الاقتصادى العالمى خاصة تلك المتعلقة بقيام سوق دولية للكفاءات[3].

وفى حين تؤكد الأدبيات الاقتصادية على دور الفوارق الجغرافية فى توزيع الدخل بين الأفراد كعامل رئيسى مسبب للهجرة الخارجية، حيث ساهم التباين المستمر والمتنامى بين معدلات النمو السكانى ومعدلات النمو الاقتصادى التى تتحكم فى إيجاد فرص العمل، وإرتفاع نسب البطالة بكل أنواعها الظرفية والهيكلية والتقنية، مما يزيد من حجم التدفقات السكانية المهاجرة من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية[4]، فإن المعطيات السياسية والثقافية لم تلق ذات الاهتمام فى تفسير ودراسة هجرة الكفاءات.

بعبارة أخرى، فإن الظروف السياسية فى الدول العربية هى بمثابة "المسكوت عنه" فى تدهور أوضاع العمالة العربية المهاجرة وتدنى مستويات الاستفادة منها لدعم التنمية فى المجتمعات العربية.

---

3 د.نادر فرجانى، هجرة الكفاءات من الوطن العربى فى منظور استراتيجية لتطوير التعليم العالى، يوليو 2000.

4 د.إجلال رأفت، المغتربون العرب من شمال إفريقيا فى المهجر الأوربى، أعمال الندوة التى عقدت فى الفترة من 23–24 إبرايل2007، برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص:161.

ووفقا لأحدث التقارير المتخصصة والشاملة لجامعة الدول العربية فى شأن الهجرة الصادر عام 2014، فهناك أسباب سياسية، تتمثل فى[5]:

> الافتقاد لآليات الديمقراطية التى تكفل تكافل الفرص لكل المواطنين، فآليات "الإرتقاء الاجتماعى" ليست مبنية على حكم ذوى الجدارة، ولذا فهى بالتالى لا تقدم نفس الفرص لكل المواطنين. وينبغى أن يضاف لكل ذلك الأوضاع السياسية المزرية فى الكثير من الدول العربية وما يصاحبها من عنف وتقتيل.

بينما تعالج التقارير الدولية البيئة السياسية فى الدول المصدرة للعمالة بتعمق وتحليل شامل، ونقدى، وبشكل مستمر. فعلى سبيل المثال، أشار تقرير بارز للمجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة[6] إلى خطورة انتهاكات حقوق الإنسان التى يتعرض لها المهاجرون فى البلدان المصدرة والبلدان المضيفة، وتدهور مستوى إلتزامات الدول المضيفة باحترام الحقوق الاقتصادية والثقافية للعمالة المهاجرة، والإخلال بالإلتزامات الدولية والاتفاقيات الموقعة فى شأن حماية العمالة المهاجرة.

وأشار التقرير بوجه خاص إلى تراجع مستويات التعليم والصحة والإسكان والغذاء والحقوق الثقافية والضمان الاجتماعى للعمالة المهاجرة إلى الحد الذى يجعلها مشكلة عالمية ويستدعى مسئولية المجتمع الدولى لمواجهتها، ولاسيما الدول المضيفة. وقد بلغ حجم العمالة المهاجرة وفقا للتقرير أكثر من 214 مليون شخص يعيشون خارج وطنهم الأصلى، كما كشف التقرير عن مفارقة هامة وهى أن (كثافة حركة هجرة العمالة بين الدول النامية أعلى من اتجاهها من النامية إلى المتقدمة، كما أن الهجرة بين الدول المتقدمة أعلى من الهجرة إلى خارجها).

وتعود ظاهرة هجرة العقول العربية إلى أكثر من قرن، وبخاصة من سوريا ولبنان والجزائر، إلى فرنسا ودول أمريكا اللاتينية، وازدادت خلال الحربين العالميتين، ففى السنوات الخمسين الأخيرة هاجر من الوطن العربى ما بين 25-50% من حجم الكفاءات العربية، مما جعل ظاهرة هجرة العقول من أهم العوامل المؤثرة على الاقتصاد

---

[5] التقرير الإقليمى للهجرة الدولية والعربية "الهجرة الدولية و التنمية" بعنوان حجم وتيارات الهجرة العربية، قطاع الشئون الاجتماعية، إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة، جامعة الدول العربية، 2014.

[6] المجلس الاقتصادى والاجتماعى، الأمم المتحدة، تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان عام 2010، بعنوان "الحقوق الاقتصادية والثقافية للمهاجرين فى البلدان المضيفة".

والتنمية فى الدول العربية. ومن متابعة المعطيات الإحصائية المتاحة فى تقارير جامعة الدول العربية، ومنظمة العمل العربية، واليونسكو، ومنظمة الهجرة الدولية، نرى ما يلى[7]:

- يهاجر حوالى (100.000) مائة ألف من الكفاءات وعلى رأسهم العلماء والمهندسين والأطباء والخبراء كل عام من ثمانية أقطار عربية هى لبنان، سوريا، العراق، الأردن، مصر، تونس، المغرب، والجزائر. كما أن 70% من العلماء الذين يسافرون للدول الرأسمالية للتخصص لا يعودون إلى بلدانهم.
- منذ أواخر السبعينات هاجر أكثر من سبعمائة وخمسين ألف عالم عربى للولايات المتحدة الأمريكية، كما أن 50% من الأطباء، و23% من المهندسين، و15% من العلماء من مجموع الكفاءات العربية يهاجرون إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا. بحيث تجتذب ثلاث دول غربية غنية، هى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكندا نحو 75% من العقول العربية المهاجرة.
- يساهم الوطن العربى فى ثلث هجرة الكفاءات من البلدان النامية خاصة وأن 54% من الطلاب العرب الذين يدرسون فى الخارج لا يعودون إلى بلدانهم، فمثلاً يشكل الأطباء العرب العاملون فى بريطانيا نحو34% من مجموع الأطباء العاملين فيها.

وتشير الدراسات أن أبرز العوامل الدافعة لهجرة العقول العربية، تتمثل فى:

- ضعف المردود المادى لأصحاب الكفاءات العلمية، وعدم توفير الظروف المادية والاجتماعية التى تؤمن المستوى المناسب لهم للعيش فى المجتمعات العربية.
- القوانين والتشريعات التى تربك أصحاب الخبرات، والبيروقراطية والفساد الإدارى وتضييق الحريات على العقول العلمية المبدعة.
- عدم الاستقرار السياسى أو الاجتماعى والإشكاليات التى تعترى بعض تجارب الديمقراطية العربية، والتى تؤدى فى بعض الأحيان إلى شعور بعض أصحاب الخبرات بالغربة فى أوطانهم، أو تضطرهم إلى الهجرة سعياً وراء ظروف أكثر حرية وأكثر استقراراً.

---

7 خضير عباس النداوى، "هجرة العقول العربية"، دراسة غير منشورة (المصدر: http://www.iraqiwriters.com/inp/view.asp?ID=67)

- سفر أعداد من الطلاب إلى الخارج، إما لأنهم موهوبون بشكل غير اعتيادى ويمكنهم الحصول على منح دراسية أو لأنهم من عائلات غنية، وبالنتيجة يندفعون إلى أسلوب الحياة الأجنبية وطرقها حتى يستقروا فى الدول التى درسوا فيها، لتوفر الجو العلمى المناسب وهو غير موجود فى الدول العربية، فضلاً عن تكيف كثير منهم مع الحياة فى الدول الأجنبية ومن ثم زواجهم من الأجنبيات، وبالتالى إنجابهم للأولاد، مما يضع المهاجر أمام الأمر الواقع، وفى نفس الوقت كثيرا من التشريعات العربية تضع أمامه العراقيل فى حالة رغبته العودة إلى البلد الأصلى.
- حالة الركود فى تطور أنظمة العمل والإنتاج، مع حرمان من الخدمات الإنسانية والمرافق الحياتية، فضلا عن انعدام وجود تخصصات عالية التقنية مما يجعل بعض الكفاءات بلا عمل أو أُفق، إضافة إلى ما يعانيه من يحملون أفكار جديدة فى ظل تخلف النظم التربوية السائدة.

وتأتى أهمية هذه الندوة القومية من أنها تعنى بالنظر الى التحديات مستقبلية، والتى تتمثل فى نظر هذه الورقة فيما يلى:

- ❖ هل هناك استراتيجية عربية للتعامل مع حماية العمالة العربية المهاجرة؟
- ❖ هل تتضمن تلك الاستراتيجية منطلقات محددة إزاء القانون الدولى بشأن الهجـــرة، بمعنى الاتفاقات الدولية والإقليمية والثنائية التى تدخل الدول العربية أطرافاً فيها؟
- ❖ هل تتعاطى مثل تلك الاستراتيجية العربية مع الأطر القانونية الدوليـــة والإقليميـــة بشأن حماية العمالة المهاجرة باعتبارها منظومة متكاملة؟، أم تتعاطى مع كل اتفاقية على حدة؟
- ❖ وأخيراً، هل واضح للاستراتيجية العربية أو السياسات الوطنيـــة للـــدول العربيـــة العلاقة بين الأطر القانونية لحماية العمالة المهاجرة من ناحيـــة وتعزيـــز فـــرص مشاركة العمالة المهاجرة فى التنمية القومية والوطنية من ناحية أخرى؟

ولذلك تهدف هذه الورقة إلى المساهمة فى دراسة قضية الهجرة من خلال أربعة مباحث رئيسية: يتناول الأول موجات الهجرة فى الدول العربية وحصر التغيرات الديمجرافية فى الدول العربية. أما المبحث الثانى فيتعرض مباشرة إلى حجم الهجرة فى الدول العربية فى ضوء هذه التغيرات الديمجرافية العربية. ويأتى المبحث الثالث ليكشف

عن قواعد إقليمية حاكمة لعملية الهجرة، وأخيراً، يناقش المبحث الرابع المبادرات والتجارب الوطنية لتعزيز دور الكفاءات المهاجرة فى التنمية بالعالم العربى.

المبحث الأول

موجات الهجرة فى الدول العربية فى ضوء التغيرات الديمجرافية والمجتمعية

أولاً: موجات الهجرة العربية وانتقالات العمالة فى الدول العربية[8]

ارتبطت انتقالات العمالة فى الدول العربية بالمراحل التالية:

المرحلة الأولى: الهجرة المتصاعدة

خلال هذه المرحلة شهدت الدول العربية غير النفطية معدلاً مرتفعاً للنمو السكانى وبالتالى زيادة القوى العاملة بشكل كبير، حيث أصبح من الطبيعى انتقال هذا الفائض لتغطية نقص العمالة فى دول الخليج. وبصفة عامة فلقد كانت منطقة الخليج العربى مركز جذب للقوى العاملة الأجنبية والعربية نظراً لضآلة حجم سكانها وسعة إمكاناتها المادية. وكانت الأفواج الأولى من المهاجرين من فلسطين، كما هاجر العديد من اليمنيين إلى السعودية بحثاً عن فرص أفضل فى مجال التجارة والأعمال اليدوية، ثم انضم إليهم عدد قليل من المصريين فى البداية، وسرعان ما تحول إلى تدفق عمالى كبير خاصة فى اتجاه العراق إثر اندلاع حربه مع إيران فى بداية الثمانينيات. وبصفة عامة فإن السبعينات هى الفترة التى تعاظمت فيها حركة الهجرة من الجنسيات المختلفة كالسودانيين والسوريين والأردنيين وغيرهم، وذلك نتيجة للأخذ ببرامج طموحة، إثر ارتفاع أسعار النفط من عام 1973 إلى عام 1982، واتسمت بعض بلاد المشرق العربى المصدرة للعمالة وهى أساساً مصر وسوريا واليمن ولبنان واليمن بقدر كبير من التشابه فى أسواق العمل السائدة بها مع وجود بعض التفاوت بينها.

وعلى الرغم من أن كل هذه الدول شهدت خطط تنمية صناعية واسعة خلال الستينات إلا أن الصناعة التحويلية لم تستقطب إلا قدر ضئيل من العمالة، وذلك نتيجة لقيامها فى ظل حماية جمركية مرتفعة وفن إنتاجى عالى التكلفة ونظام تسعير جبرى للمنتجات

---

[8] التحول الديمجرافى والتشغيل وهجرة العمالة فى دول المشرق، اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية فى المنطقة العربية التحديات والفرص بيروت15-17 مايو 2006، ص ص: 12-18

الزراعية لتحويل الفائض الزراعى لتمويل القطاع الصناعى، مما أدى إلى عوامل طرد قوية للعمالة الزراعية ونزوع السكان من الريف إلى الحضر نتيجة للفروق فى مستويات الأجور ومستويات المعيشة بين الريف والحضر.

المرحلة الثانية: تراجع النمو الاقتصادى وهجرة العمالة العائدة

نتيجة لتراجع عوائد النفط العربى وخصوصاً منتصف الثمانينات، كان لابد للدول المنتجة للبترول أن تعيد تقييم سياساتها الاقتصادية وخططها الاستثمارية وبرامج الإنفاق العام، هذا بجانب السماح إلى عدد محدود من العمالة العربية عالية المهارة بالدخول فى أسواق عمل هذه الدول. ومن ثم بدأ عهد جديد بتطبيق قيود أكثر تشدداً من أجل تخفيض عدد المشروعات وكذلك فرص العمل، ويرجع السبب وراء انخفاض الهجرة إلى المعطيات التالية:

1- واجهت دول الخليج مجموعة من التحديات أثرت على إمكانية استيعابها للعمالة الوافدة. فقد كان لانحسار الفورة النفطية وتراجع أسعار البترول أثراً بالغاً فى ظهور الهجرة العائدة والتى تسارعت إثر ظروف حرب الخليج الثانية واستكمال إقامة البنية الأساسية والمرافق العامة والمنشآت الصناعية والتجارة فى دول الخليج وعملية إحلال العمالة العربية، وتراجع معدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى الحقيقى إلى حوالى 2.5% خلال الفترة من 1993 – 1997 مقارنة ب 9% فى نهاية الثمانينات مما أثر على إمكانات النمو والتشغيل.

2- انعكست كل التغيرات السابقة على سوق العمل فى هذه الدول وعلى وجه الخصوص بالنسبة للاستخدام الحكومى والذى ضاقت فيه فرص العمل عن الأعداد المتزايدة من خريجى الجامعات وحملة المؤهلات فوق المتوسطة، وظهرت فيه البطالة المقنعة نتيجة لضغط الإنفاق الحكومى والعمل على خفض بند الأجور فيه.

3- وفى ظل الحجم النسبى الكبير للقوة العاملة بهذه الدول بسبب التكوين العمرى الشاب للسكان فى هذه الدول وانخفاض الوزن النسبى لقوة العمل الوطنية إلى حجم العمالة الكلى، وعلى وجه الخصوص فى القطاع الخاص، حيث لا تزيد عن 20% من قوة العمل الكلية فى الكويت والإمارات وقطر والبحرين، والفائض من العمالة فى فئات الكتبة والعمالة غير الماهرة ونصف الماهرة

والحاصلين على تعليم ثانوى فأكثر وفى الدارسين فى مجال الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، فإن معظم دول الخليج أخذت حالياً بتحدىد نسب العمالة الوافدة إلى إجمالى العاملين بكل مشروع وتحدىد حجم الوافدىن من كل جنسية.

4- تلعب العوامل السياسية دوراً هاماً فى تحدىد انتقالات العمالة أو الحد منها، ومن أهم تلك العوامل حرب الخليج الأولى والثانية وتأثيرها على انتقالات العمالة إلى الخليج فى المنطقة وانتقلت العمالة غير الماهرة إلى اسرائيل والتى تأثرت بتدهور الأوضاع الأمنية وزىادة الحواجز والعوائق أمام حركة العمالة الفلسطينية منذ قيام الانتفاضة.

5- قد واجهت العمالة العربية منافسة قوىة من جانب العمالة الأسيوىة منذ الثمانينات حيث توسعت المشارىع التى تتبع أسلوب "المفتاح فى اليد" فى الدول الخليجية فى استقدام المقاولات الكورىة أو الباكستانية التى تجلب معها عمالاً لأجل محدد، ىنتهى مع انتهاء المشروع، فيقيمون فى تجمعات سكنية معزولة، تكلفتهم الاقتصادىة محددة. ولقد شملت هذه الهجرة أىضاً عمال الخدمات والخادمات من تاىلاند والفلبين وسرىلانكا وبنجلادش والهند وباكستان بحيث تم الاعتماد عليهم اعتماداً كاملاً فى هذا المجال بدون منافسة من الدول العربية.

ثانياً: التغيرات الديمجرافية والتباطؤ الاقتصادى فى الدول العربية

ىعد معدل نمو السكان فى الدول العربية من أعلى المعدلات السائدة فى العالم فيما عدا فى منطقة جنوب الصحراء بإفرىقيا، حيث بلغ 0.6% فى الدول المتقدمة و1.9% فى الدول النامية فى المتوسط[9].

وتتميز غالبية الدول العربية ببطئ فى انخفاض معدلات الخصوبة وانخفاض سرىع فى معدلات الوفيات، مما أدى إلى زىادة نسبة السكان فى الفئة العمرىة أقل من 15 عام. ومن المتوقع أن ىؤدى الهيكل العمرى الذى تغلب عليه فئة الشباب إلى ضمان بقاء العدد المطلق للمواليد عند مستوى مرتفع حتى إذا انخفض معدل الخصوبة الكلى، أما الزىادة فى عدد السكان من الفئة العمرىة فى سن العمل سيؤدى إلى ضغوط كبيرة على سوق العمل مما ىحد من إمكانية استيعابها. كما أنه سوف ىرفع من معدلات الإعالة فى

[9] التحول الديموجرافى والتشغيل وهجرة العمالة فى دول المشرق، مرجع سابق، ص:5.

الدول العربية. وبصفة عامة تعد معدلات الإعالة فى هذه المنطقة أعلى المعدلات فى العالم نتيجة لتكوىن سكانها الفتى وانخفاض معدلات مشاركة الإناث فى القوى العاملة[10].

وبدأت تتغير أنماط السكان فى المنطقة العربية نحو مراحل متقدمة من الانتقال الدىمجرافى مما ىمهد الطرىق نحو التغيرات فى المكون العمرى للسكان فى هذه المنطقة، إلا أن الفئة السكانية فوق 65 سنة تظل أقل بكثير من أجمالى السكان بالنسبة للفئة العمرىة من 15 إلى 24 سنة.

ىعد التغير الحالى فى المكون العمرى للسكان فى معظم الدول العربية تغيراً إىجابياً إذا أقترن بوجود سياسات مناسبة لتشجيع النمو الاقتصادى والتغير الاجتماعى.

كما أن المنطقة العربية دخلت مرحلة جدىدة فى تطورها الاقتصادى بعد انخفاض أسعار البترول فى بداىة الثمانينات بنسبة 73% خلال الفترة 81-1986 والتى ىطلق عليها اسم فترة "ما بعد الطفرة النفطية". ومن أبرز مظاهر هذه الفترة هو انحسار العوائد المالية للدول النفطية وعجز الدول العربية المدىنة عن مواجهة مدىونىتها الخارجية، وأصبح العالم العربى ىواجه أوضاعاً اقتصادىة تتسم بالاضطراب واختلالات هيكلية واضحة.

وتفاقمت مشاكل ميزان المدفوعات فى الدول العربية مع تدهور معدلات التبادل الدولية الخارجية، وذلك نتيجة اعتماد تلك الدول على استيراد أغلب مستلزماتها من الخارج وارتفاع أسعار تلك المستوردات مع انخفاض أسعار أهم الصادرات وهو النفط.

ولقد كان الأداء الاقتصادى للدول العربية فى العقدىن الأخيرىن أداءاً متراجعاً، حيث انخفض نصيب الفرد من الناتج القومى بنسبة 1% سنوىاً وهو أسوأ معدل انخفاض للناتج القومى تحقق على مستوى العالم باستثناء منطقة صحارى أفرىقيا.

وبالنسبة لمعدلات الادخار والاستثمار فتعد أكثر انخفاضاً فى المنطقة العربية من تلك السائدة فى المناطق الأخرى.

وعلى الرغم من الجهود التنموىة فى المنطقة العربية ما زال البترول ىمثل المصدر الأساسى للعوائد الأجنبية بالإضافة إلى تحوىلات العاملين، مما أدى إلى تقلبات عدىدة فى مصادر النقد الأجنبى لعدد كبير من الدول العربية كمصر.

أما الفترة الأخيرة فلقد شهدت الدول العربية نمواً مستمراً نتيجة للتطورات الإىجابية فى الظروف الاقتصادىة العالمية وارتفاع أسعار النفط بحيث ارتفع الناتج المحلى

---

[10] نفس المرجع السابق، ص: 6.

الإجمالى للدول العربية، وذلك مع بقاء معدلات التضخم عند مستوىات معتدلة فى ضوء ما شهدته اقتصادىات الدول العربية من توسع فى النشاط الاقتصادى، مما ىعكس أىضاً السياسات المالية والنقدىة المتبعة للسيطرة على الضغوط التضخمية الداخلية والخارجية.

ولقد واصل أداء القطاع الصناعى تحسنه خلال عام 2004، وذلك فى ظل استمرار ارتفاع الأسعار العالمية للنفط وزىادة إنتاجه، وحققت الموازانات الحكومية فى الدول العربية مجتمعة تحسناً كبيراً فى مؤشرات الأداء المالى الكلية خلال عام 2004، مع وجود تفاوت فى الأداء بين الدول الرئيسية المصدرة للنفط وبقية الدول العربية.

ثالثاً: الاتجاهات العامة لأسواق العمل

ىعد معدل البطالة فى العالم العربى من أعلى المعدلات فى العالم حيث ىبلغ حوالى 20% فى المتوسط، وترتفع معدلات البطالة بين الإناث عن الذكور كما ترتفع معدلات البطالة فى المناطق الحضرىة مقارنة بالرىف نظراً للهجرة الداخلية، ومن ناحية أخرى ترتفع معدلات البطالة كلما ارتفع المستوى التعليمى بحيث تتركز أعلى معدلات البطالة بين أصحاب التعليم الثانوى والمتوسط وتنخفض فى المستوىات الأعلى من التعليم بينما تكون معدلات البطالة أقل بين الأميين. كما ترتفع معدلات البطالة بين الشباب بشكل كبير مع انخفاض فرص العمل لهم مقارنة بالشريحة الأكبر سناً[11].

وبناء على ذلك، نلاحظ أن أهم الاتجاهات داخل سوق العمل العربى والتى تؤثر على جانبى العرض والطلب وعلى القوى العاملة، تتمثل فى[12]:

1- معدل نمو القوى العاملة

فى معظم الدول العربية ىكون معدل نمو القوى العاملة أعلى من معدل نمو السكان، وىسجل داخل المنطقة العربية متوسط 3% مما ىعد من أألى معدلات نمو العمالة فى العالم، ولا تلعب هذه الزىادة دوراً كبيرا فى نمو القوى العاملة نمواً اقتصادىاً.

2- انخفاض معدل استيعاب العمالة فى القطاعات الإنتاجية واختلالات هيكلية

أدت العدىد من السياسات الاقتصادىة فى المنطقة إلى خفض القدرة الاستيعابية للعمالة فى القطاع الزراعى وقدرة استيعابية محدودة للقطاع الصناعى كما الحال فى

---

[11]. نفس المرجع السابق، ص: 7.

[12] خلق (100) مليون فرصة عمل لقوّة عاملة تتسارع بالنمو، مرجع سابق.

مصر، والتى شهدت سياسات استثمارية منحازة للقطاعات الصناعية كثيفة رأس المال فى الحضر.

3- عدم تكامل السياسات الاقتصادية مع سياسات التشغيل

نجحت سياسات التعليم العالى فى بعض الدول العربية فى الوفاء بالتزاماتها السياسية والاجتماعية، إلا أنه بسبب المزيج غير الكفء بين سياسات التعليم والتدريب وسياسات الاستثمار لم ينجح قطاع التعليم حتى الأن فى توفير الموارد البشرية التى يحتاجها سوق العمل، وقد أدت سياسة مجانية التعليم العالى تحويل الأعداد القليلة من العاطلين الحاليين إلى أعداد أكبر من العاطلين المتعلمين فيما بعد.

وبسبب المستويات المواتية للأجور فى القطاع العام، فى مصر مثلاً، ازدادت الرغبة فى التعليم العالى بصورة كبيرة، مما أدى إلى زيادة فى عرض العمال المتعلمين والراغبين فى العمل بالحكومة، وكانت النتيجة هى تضخم عدد الموظفين وظهور ظاهرة البطالة المقنعة.

ولم تحل سياسة التزام الدولة مشكلة البطالة حيث لم تتمكن الدول من الاستمرار فيها ولم يتمكن القطاع الخاص الرسمى من استيعاب الأعداد الوافدة فى سوق العمل.

وكعلاج لهذه الظاهرة، ظهرت سياسة استهدفت زيادة المحتوى المهنى فى المقررات التعليمية كوسيلة للتوافق مع متطلبات السوق، إلا أن هذه السياسة لم يكن لها أى أثر معنوى، ويكمن السبب الرئيسى فى إخفاقها إلى نقص المساندة الشعبية لهذه السياسة وانخفاض مستويات الأجور المتوقعة لخريجى التعليم المهنى.

وبالنسبة لسياسة الحد الأدنى للأجور، وعلى الرغم من أهميتها الاجتماعية، إلا أنها أدت إلى عدم إمكانية امتصاص العمالة فى القطاع الرسمى والتوسع فى الاقتصاد غير الرسمى.

4- انخفاض قدرة القطاعين الحكومى والعام على استيعاب العمالة فى ظل الخصخصة

تبنت العديد من الدول العربية برامج الخصخصة والتكيف الهيكلى، فقد بدأت تونس برنامج الإصلاح الاقتصادى منذ عام 1985، وفى قطر والسعودية بدأ برنامج الخصخصة عام 1984. وفى مصر فقد تم تطبيق نظام الخصخصة فى عام 1991 والذى بدأ فى منتصف الثمانينات ليشمل مختلف الوحدات.

ومن ثم فإن معدلات استيعاب العمالة كانت بالسالب فى القطاع الحكومى.

5- تنامى القطاع غير الرسمى نتيجة لمحدودية معدلات استيعاب العمالة للقطاع الرسمى

تنامى حجم القطاع غير الرسمى وارتفعت حصته من التشغيل بشكل كبير، بحيث يتسم هذا القطاع بصغر حجم المنشآت والطابع العائلى للإنتاج ورأس المال والاستثمارات الضعيفة والتى عادة ما تعمل خارج الإطار التشريعى وإشراف الدولة، ومع ذلك فإن لهذا القطاع دور هام فى التخفيف من حدة الفقر وخلق فرص عمل لشريحة مهمة من السكان.

ومن ناحية أخرى، فعلى الرغم من مساهمته فى الإنتاج، فإن الإنتاجية ومستوى الأجور داخل هذا القطاع منخفضة عن نظيره الرسمى، بالإضافة إلى أن العاملين داخل هذا القطاع لا يتمتعوا بأى حماية قانونية أو تأمين اجتماعى أو حماية ضد الحوادث وإصابات العمل.

كما أن بعض العاملين فى هذا القطاع قد يعملوا بدون أجر أو حتى بأجر ولكن بدون عقود، ونظراً لمحدودية قدرة القطاع الخاص الرسمى على امتصاص العمالة, فإن القطاع غير الرسمى يمثل المصدر الأول لامتصاص الداخلين الجدد فى سوق العمل من الشباب.

6- ضعف الارتباط بين التعليم ومتطلبات سوق العمل

لا يزال النظام التعليمى فى الدول العربية لا يستطيع أن ينتج العمالة المناسبة لاحتياجات سوق العمل، ويرجع ذلك إلى نقص التدريب الفنى نظراً لنقص الموارد المالية والبشرية اللازمة، بالإضافة إلى ارتفاع معدل تسرب المهارات من الداخل إلى الخارج.

ولعل أهم سمات خريجى التعليم العالى فى المنطقة العربية هى نقص المعرفة والقدرات التحليلية والقدرة على الابتكار، وتكمن مشكلة نظام التعليم العالى فى الدول العربية فى تذبذب حجم الإنفاق العام ووجود قاعدة مؤسسية غير كفء.

المبحث الثانى

مؤشرات واتجاهات العمالة المهاجرة من وإلى الدول العربية

تعد المنطقة العربية من بين أهم مناطق العالم المستقبلة والمرسلة للهجرة فى أقاليمها الأربعة، وهى[13]: أولاً، المشرق العربى والمكون من مصر، العراق، الأردن، لبنان، فلسطين، سوريا، واليمن. ثانياً: المغرب العربى والمكون من الجزائر، ليبيا، موريتانيا، المغرب، وتونس. ثالثاً: الخليج العربى والذى يتألف من الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر، والكويت. رابعاً: الجنوب والذى يشمل كل من جزر القمر، جيبوتى، الصومال، والسودان.

فضلاً عن ذلك، هناك توقعات بأن تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال العقدين الأخيرين تحدّياً غير مسبوق فيما يتعلق بالعمالة المهاجرة، ففى عام 2000 بلغ إجمالى عدد القوى العاملة فى منطقة الشرق الأوسط (104) مليون شخص، ويُتوقّع لهذا الرقم أن يرتفع ليصبح (185) مليون فى عام 2020 [14]. ويعنى ذلك أنّه يتعيّن على اقتصاديات المنطقة توفير (80) مليون فرصة عمل جديدة خلال العقدين القادمين، حيث أن معدّل البطالة البالغ الآن نحو 15%، يعنى الحاجة إلى خلق ما يقارب (100) مليون فرصة عمل مع حلول العام 2020، أى مضاعفة مستوى التوظيف الحالى على امتداد العقدين الأولين من القرن الحادى والعشرين.

ومن هذا المنطلق، يتضمن المبحث رصد بعض المؤشرات حول العمالة والهجرة، مثل: الحجم، ودول المنشأ، ودول المهجر.

---

[13] حجم وتيارات الهجرة العربية، التقرير الإقليمى للهجرة الدولية و العربية "الهجرة الدولية والتنمية"، قطاع الشئون الاجتماعية، إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة، جامعة الدول العربية، 2014، ص:7.

[14] خلق (100) مليون فرصة عمل لقوّة عاملة تتسارع بالنموّ،
http://siteresources.worldbank.org/INTMENA/Publications/20262256/Employment-overview-ARB.pdf

أولاً: تيارات الهجرة من وإلى بلدان المشرق العربى[15]

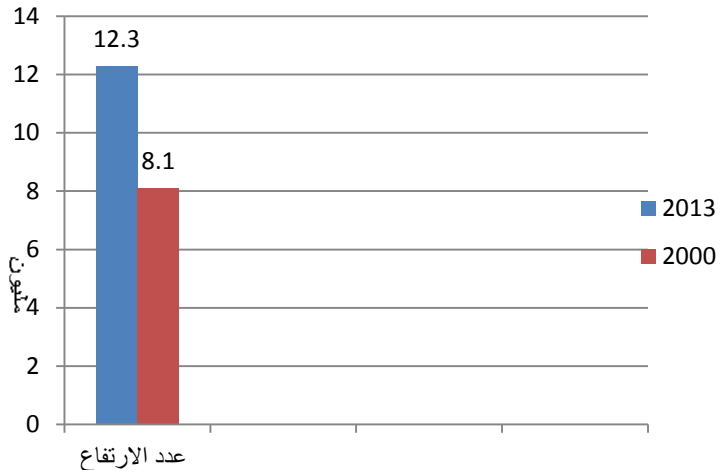

توضح المؤشرات ارتفاع عدد المهاجرين من بلدان المشرق السبعة من 8.1 ملايين عام 2000 إلى 12.3 مليون عام 2013 بزيادة قدرها 4.2 مليون وبمعدل تغير سنوى يبلغ 4%. ويتسم المشرق العربى بدرجة عالية من الهجرة البينية مقارنة ببقية الأقاليم العربية، حيث تلعب الأوضاع السياسية بشكل عام، المتمثلة فى عدم الاستقرار السياسى والأزمات السياسية والنزاعات المسلحة، دوراً فى الهجرة البينية.

وبالنظر لمعدل التغير السنوى للمهاجرين الدوليين فى المشرق العربى، نجد أن العراق واليمن والأردن سجلت أعلى معدل تغير سنوى للمهاجرين فى تلك البلدان، حيث بلغ معدل التغير فى العراق حوالى 4.7%، وفى اليمن 3.2% بين عامى 2010 و2013، بينما بلغ المعدل فى الأردن 2.4% خلال نفس الفترة. وقد سجلت مصر وفلسطين معدلات سالبة لتغير عدد المهاجرين فيها. وعند الأخذ فى الاعتبار النوع يتبين أن العراق سجل أعلى معدل تغير سنوى للمهاجرين الذكور (4.9%).

وإذا انتقلنا للتغيرات التى شهدتها أعداد المهاجرين طبقاً للدول، نجد أن عدد المصريين فى الخارج ارتفع بمقدار 1.2 مليون بين عامى 2000 و2013 حيث تتواجد الغالبية العظمى منهم فى بلدان الخليج العربى وليبيا والأردن. وتشير البيانات المتوافرة أيضاً إلى ارتفاع أعداد اليمنيين بالخارج بحوالى 362 ألف بين عامى 2000 و2013، حيث يقصد غالبيتهم بلدان الخليج العربى خاصة السعودية والإمارات. أما فى العراق فقد ارتفع عدد المهاجرين بحوالى 1.2 مليون بين عامى 2000 و2013، نظراً لما شهده العراق من اضطرابات سياسية إبان الغزو الأمريكى لأراضيه عام 2003، حيث اتجه المهاجرون خلال الفترة البينية بشكل أساسى إلى بلدان مجاورة فى الإقليم خاصة الأردن وسوريا، فيما اختار آخرون الهجرة لأوروبا خاصة السويد وألمانيا، وكذلك دول أمريكا الشمالية.

---

[15] حجم وتيارات الهجرة العربية، مرجع سابق، ص:10 – 12.

وبالنسبة لفلسطين، فقد ازداد عدد المهاجرين الفلسطينيين بحوالى 950 ألف منذ عام 2000، حيث آثرت نسبة كبيرة منهم البقاء فى المشرق العربى بالهجرة للبلدان المجاورة مثل الأردن وسوريا ولبنان، إلا أن جزءاً لا يستهان به من تضخم أعداد الفلسطينيين فى بلدان الجوار يعود للزيادة الطبيعية كما سلف الذكر.

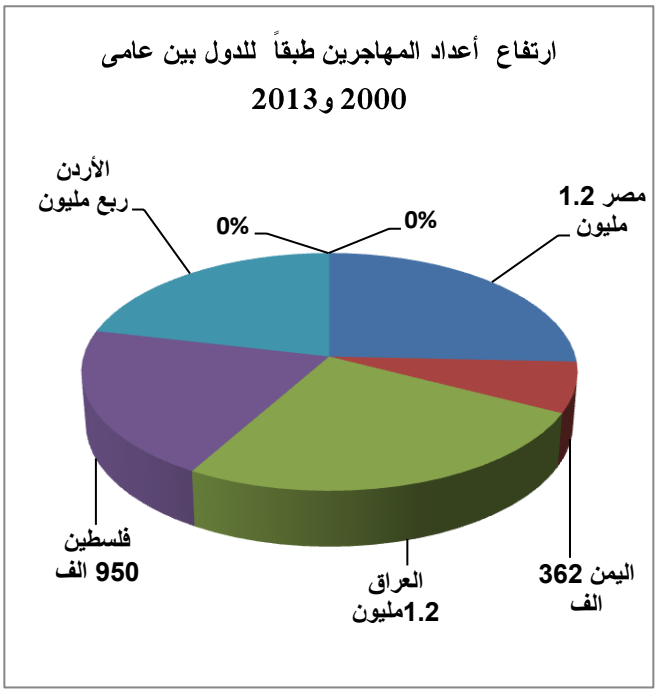

كما أن هناك نسبة لا يُستهان بها تتواجد فى بلدان الخليج العربى. وبالطبع تمثل الهجرة الفلسطينية مزيجاً من الهجرة القسرية بسبب الاحتلال بالإضافة إلى الهجرة الاقتصادية، لهذا يصعب استنباط تصورات قاطعة بشأن تيارات الهجرة وأسبابها.

أما بالنسبة للأردن يلاحظ أرتفاع أعداد المهاجرين من الأردن بحوالى ربع مليون مهاجر فى عام 2013 مقارنة بعام 2000، ويتواجد المهاجرون الأردنيون بشكل أساسى فى بلدان الخليج العربى، وقد بلغ عددهم حوالى 734 ألفاً، كما يستضيف الأردن عدداً كبيراً من المهاجرين الفلسطينيين الذى بلغ عددهم حوالى ثلاثة ملايين نسمة بما يمثل حوالى49.2% من جملة السكان، ويشكل اللاجئون النسبة العظمى من جملة المهاجرين ومن بين أهم الجاليات التى تستضيفها الأردن المصريون والعراقيون والسوريون.

وإذا انتقلنا للبنان نجد أن عدد المهاجرين اللبنانيين قد ارتفع بمقدار 145 ألفاً فى عام 2013 مقارنة بعام 2000. وتنوع الوجهات الجغرافية للمهاجرين اللبنانيين بين دول ووجهات شتى بين الهجرة إلى أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا، بالإضافة إلى بلدان الخليج العربى. من جانب آخر، يستضيف لبنان مهاجرين يبلغ عددهم 758.2 ألف نسمة يشكل اللاجئون الفئة الأعظم منهم.

وتشير البيانات الخاصة بسوريا إلى ازدياد أعداد المهاجرين منها بمقدار 188 ألف تقريباً بين عامى2000 و2013، تنوعت وجهاتهم الجغرافية المختلف بلدان العالم، إلا أن نسبة كبيرة منهم تتجه إلى بلدان الخليج العربى.

أما بعد الأحداث التى شهدتها سوريا فى السنوات الثلاثة الأخيرة، اضطرت أعداداً كبيرة من السوريين إلى مغادرة البلاد باتجاه دول الجوار، خاصة الأردن وتركيا ولبنان، بحيث يمثل اللاجئون نسبة لا تقل عن70% من المهاجرين فى سوريا، معظمهم من الفلسطينيين، إلا أنه فى ظل الأوضاع الحالية لا يمكننا التوصل لمعطيات دقيقة بشأن وضع الهجرة فى سوريا.

ثانياً: تيارات الهجرة من وإلى بلدان المغرب العربى[16]

1- حجم الهجرة

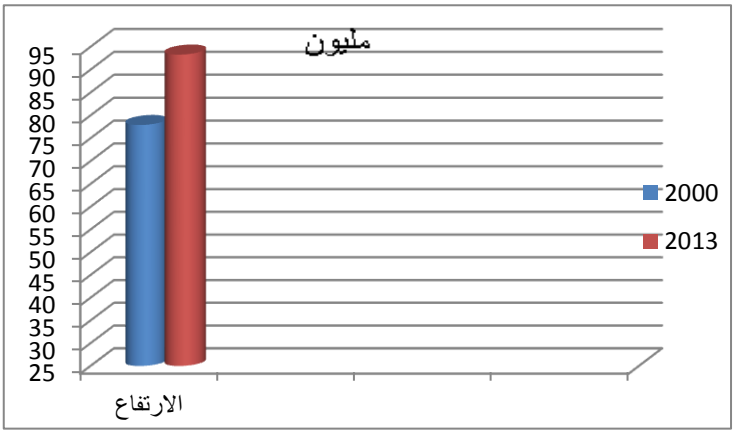

لقد ارتفع عدد سكان بلدان المغرب العربى (الجزائر، ليبيا، موريتانيا، المغرب، وتونس) من 77.9 مليون نسمة عام 2000 إلى حوالى 93.3 مليون نسمة عام 2013، وبذلك يمثل سكان المغرب العربى نحو 25.2% من جملة سكان الوطن العربى عام 2013، وهو بذلك يمثل ثانى أكبر إقليم عربى من حيث عدد السكان. ويقدر عدد المهاجرين من بلدان المغرب العربى الخمسة بنحو 5.8 مليون نسمة عام 2013، بزيادة قدرها 1.9 مليون نسمة فى عام 2000، مسجلين بذلك معدل تغير سنوى يبلغ 3%.

وتعتبر المغرب والجزائر وتونس وليبيا أكبر الدول المصدرة للعمالة المهاجرة. وتأتى المغرب فى المرتبة الأولى من حيث عدد المهاجرين، حيث ارتفع عدد المهاجرين المغاربة بمقدار 898 ألف نسمة بين عامى 2000 و2013 وبمعدل تغير سنوى 3.5%.

[16] حجم وتيارات الهجرة العربية، مرجع سابق، ص. ص:13-16

كما ارتفع عدد المهاجرين من الجزائر بنحو 727 ألف بين عامى 2000 و2013 مسجلين بذلك أعلى معدل تغير سنوى (5.4%) بين بلدان المغرب العربى.

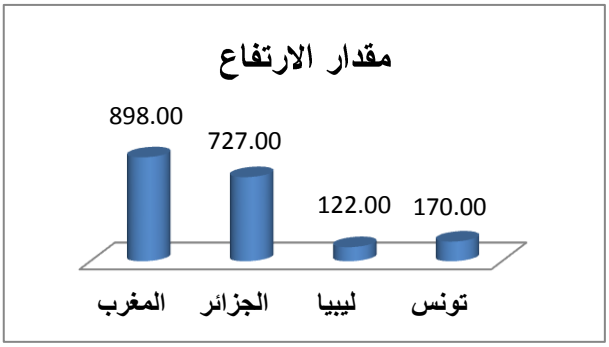

كما ازداد عدد المهاجرين التونسيين بحوالى 170 ألفاً بين عامى 2000 و2013، مسجلين بذلك معدل تغير سنوى 2.7%، وأخيراً، ازداد عدد المهاجرين من ليبيا بنحو 122 ألف مهاجر بمقدار 3.81% معدل غير سنوى بين عامى 2000 و2013.

تجدر الإشارة إلى حقيقة أن المغرب العربى إقليم غير جاذب للهجرة الدولية بشكل عام، باستثناء ليبيا التى استقطبت نحو 756 ألف مهاجر عام 2013، بزيادة 197 ألف مهاجر عام 2000، فقد شكَّل المهاجرون الدوليون فى ليبيا أعلى نسبة من جملة السكان (10.8%) فى نفس العام، وقد ازدادت تلك النسبة بعض الشىء لتصل إلى12.2% عام 2013، وترتفع النسبة بين الذكور مقارنة بالإناث. وعلى النقيض، شكَّل المهاجرون الدوليون فى المغرب أدنى نسبة حيث لم تتجاوز0.2% من جملة السكان خلال عامى 2000 و2013، بينما تقاربت النسبة فى باقى البلدان والتى لم تتجاوز1% من جملة السكان.

2- حركة تيارات الهجرة

يرتبط المغرب العربى بعلاقات تاريخية مع أوروبا، مما أثر على تيارات وتدفقات الهجرة من بلدان المغرب العربى إلى أوروبا، لذا فليس مستغرباً أن يدفع ذلك أغلبية المهاجرين من بلدان المغرب العربى إلى تفضيل الهجرة إلى أوروبا على بقية الأقاليم الجغرافية، لذلك تتسم الهجرة من الإقليم باتجاه رئيسى هو الشمال، مما يقلل من أهمية موضوع استثمار الهجرة البينية العربية لبناء وتعزيز المصالح المشتركة، هذا إذا ما أخذنا فى الاعتبار أن بلدان الخليج العربى، التى تعتبر من بين أهم المناطق الجاذبة للهجرة الدولية، لا تمثل مقصداً رئيسياً للهجرة الدولية المغاربية.

وتؤكد البيانات أن أعداد المهاجرين من بلدان المغرب العربى ارتفعت بنحو 1.9 مليون عام 2013 مقارنة بعام 2000، مما يدلل على استمرار وتيرة الهجرة من بلدان المغرب العربى، وكانت لطبيعة سياسات الهجرة بالغ الأثر فى حجم تدفق الهجرة من بلدان المغرب العربى إلى أوروبا، حيث مرت تلك السياسة بمراحل اتسمت بالتسامح وحرية الدخول فى مراحلها الأولى، مروراً بالتقييد والحد من الهجرة تحت ذرائع أمنية، وانتهاء بفتح باب الهجرة الانتقائية لسد احتياجات سوق العمل الأوروبى.

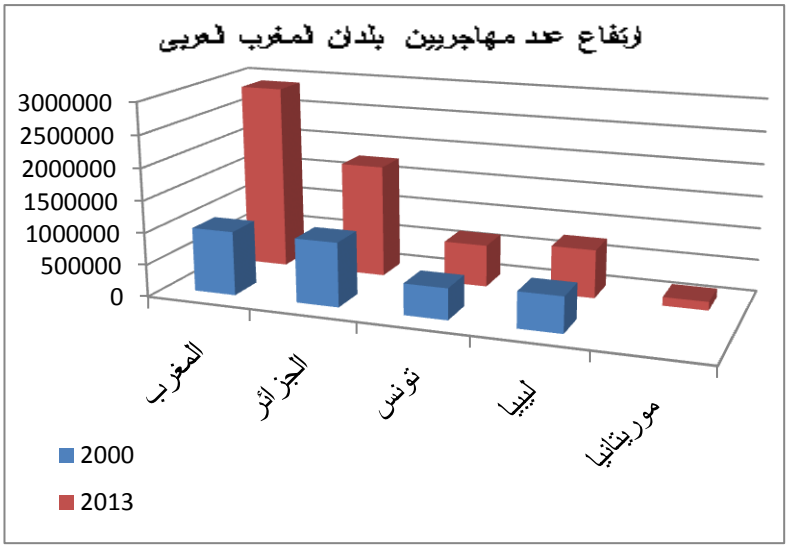

وتشير البيانات إلى أن عدد المهاجرين من المغرب ارتفع من مليونى مهاجر عام 2000 إلى 2.898 مليون عام 2013 بفارق قدره 898 ألف مهاجر، وتعد فرنسا وأسبانيا وإيطاليا من أهم الدول التى يقيم بها مغاربة الخارج، بالإضافة إلى بلدان أوروبية أخرى مثل هولندا وألمانيا وبلجيكا، ويمثل المغاربة فى أوروبا نسبة 88% من إجمالى المغاربة بالخارج، بينما يمثل عدد المغاربة فى العالم العربى أقل من 2% منهم.

وإذا انتقلنا للجزائر نجد أن إجمالى الجزائريين بالخارج قد ارتفع من مليون مهاجر عام 2000 إلى 1.764 مليون مهاجر عام 2013 بفارق قدره 764 ألف مهاجر، وتعتبر فرنسا هى الوجهة الأولى والمفضلة لدى المهاجرين الجزائريين حيث يمثل الجزائريون فى فرنسا أكثر من80% من إجمالى الجزائريين بالخارج، وتستضيف الجزائر حوالى 270 ألف مهاجر، معظمهم من المغرب وفلسطين والصومال والعراق.

وتشير بيانات تونس إلى ارتفاع أعداد المهاجرين التونسيين من 488 ألف عام 2000 إلى 658 ألف عام 2013، بزيادة قدرها حوالى 170 ألف مهاجر، ويمثل التونسيون فى فرنسا60% من إجمالى التونسيين بالخارج تليها إيطاليا بنسبة 17.5% منهم، فى حين يمثل التونسيين فى البلدان العربية 3.8% فقط من إجمالى التونسيين بالخارج.

وفى ليبيا ارتفع عدد المهاجرين من 559 ألف نسمة عام 2000 إلى 756 ألف عام 2013 بزيادة قدرها 197 ألف مهاجر، إلا أن أعداد المهاجرين الدوليين فى ليبيا قد لا تعكس الوضع الحقيقى بالنسبة لليبيا، حيث يتدفق أعداد كبيرة من المهاجرين الأفارقة والمصريين الذين يدخلون الأراضى الليبية بصورة غير شرعية سواء للعمل فى ليبيا أو للسفر لأوروبا، إلا أن الأحداث التى تلت سقوط نظام حكم الرئيس السابق معمر القذافى أدت إلى عودة نسبة كبيرة من العمالة إلى بلدانهم الأصلية، أضف إلى ذلك أن ضبابية الوضع الحالى فى ليبيا وصعوبة الحصول على أرقام موثَّقة تعكس حقيقة الوضع فى سوق العمل الليبى وتحول دون الوصول إلى معطيات مؤكدة بشأن العمالة المهاجرة فى ليبيا.

وتأتى موريتانيا فى ذيل قائمة دول المغرب العربى من حيث حجم الهجرة منها وإليها، حيث تشير بيانات الأمم المتحدة إلى أن عدد المهاجرين من موريتانيا بلغ حوالى 135.6 ألف نسمة عام 2013، يتواجدون فى دول أفريقية مجاورة، حيث يمثل الموريتانيون فى دول السنغال ونيجيريا ومالى وساحل العاج أكثر من70% من إجمالى الموريتانيين بالخارج، بينما يمثلون فى فرنسا وأسبانيا قرابة 20% من إجمالى الموريتانيين بالخارج، وتستضيف موريتانيا فى ذات الوقت مهاجرين من السنغال ومالى يمثلون قرابة 70% من إجمالى المهاجرين فى موريتانيا.

3- الأقاليم الجاذبة للهجرة الدولية

يعتبر الخليج العربى ببلدانه الستة (الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر، والكويت) من أصغر الأقاليم العربية سكاناً، إذ يقطنه حوالى 48.7 مليون نسمة، بما لا يتجاوز نسبة 17% من جملة سكان الوطن العربى.

وتعتبر البلدان الخليجية من بين أهم الأقاليم الجاذبة للهجرة الدولية على مستوى الوطن العربى والعالم على حد سواء، كما أنها تعد نموذجاً حياً للهجرة البينية للدول النامية التى تسمى فى العادة "هجرة الجنوب- الجنوب"، وتحتضن دول الخليج نحو62% من جملة عدد المهاجرين الدوليين فى الوطن العربى لعام 2000 (10.6 ملايين من أصل 17.1 مليون مهاجر)، وارتفعت تلك النسبة بقدر ملحوظ عام 2013 لتصل إلى 74% من جملة المهاجرين ذلك العام (22.4 مليون من أصل 30.3 مليون مهاجر)، وبالتالى لا يمكن فهم طبيعة الهجرة الدولية فى الوطن العربى دون التركيز على معطيات الهجرة إلى الخليج ومتابعة تياراتها.

وبمقارنة أعداد المهاجرين المقيمين فى دول الخليج تأتى السعودية فى المرتبة الأولى حيث يقيم أكبر عدد من المهاجرين الدوليين فيها وقد وصل عددهم إلى 9.06 ملايين عام 2013، وتأتى الإمارات فى المرتبة الثانية بعدد وصل إلى 7.83 ملايين مهاجر، تليها الكويت بعدد مهاجرين 2.03 مليون، ثم قطر بـ 1.6 مليون مهاجر، فعمان بـ 1.11 مليون مهاجر، وأخيراً تأتى البحرين بعدد لم يتجاوز 730 ألف مهاجر. وتجدر الإشارة إلى حقيقة أن عدد المهاجرين قد نما نمواً ملحوظاً عند مقارنة بيانات الأمم المتحدة لعامى 2000 و2013.

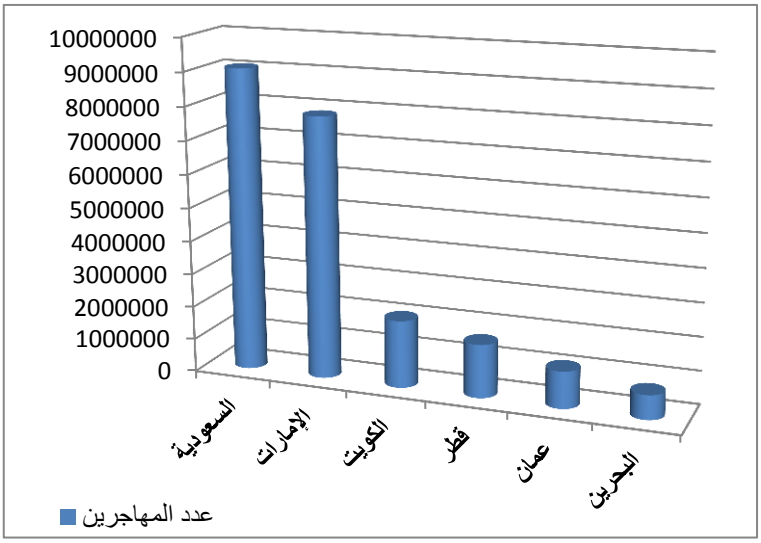

ثالثاً: تيارات الهجرة من وإلى بلدان الخليج

1- حجم الهجرة[17]

لقد ارتفع عدد المهاجرين إلى الخليج بمقدار 11.8 مليون نسمة عام 2013 مقارنة بعام 2000، وقد تصدرت الإمارات العربية المتحدة قائمة الدول الخليجية من حيث الزيادة فى عدد المهاجرين بين عامى 2000 و2013 والذى

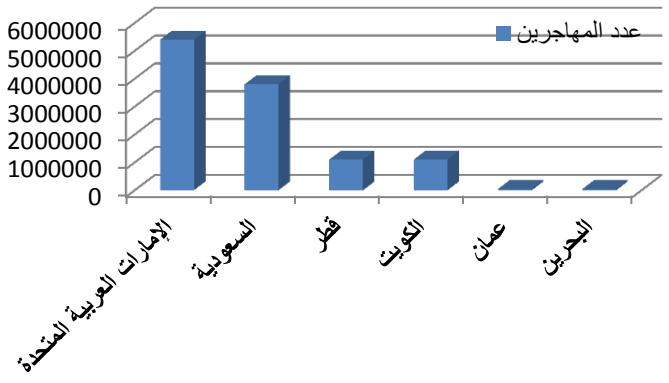

[17] نفس المرجع السابق، ص: 16 – 18.

بلغ 5.4 مليون نسمة، وجاءت السعودية فى المرتبة الثانية بنحو 3.8 مليون مهاجر، ثم قطر بحوالى 1.1 مليون مهاجر، وتليها الكويت بنحو 524 ألف مهاجر، ثم عمان بحوالى 488 ألف مهاجر، وأخيراً جاءت البحرين بزيادة قدرها 484 ألف مهاجر.

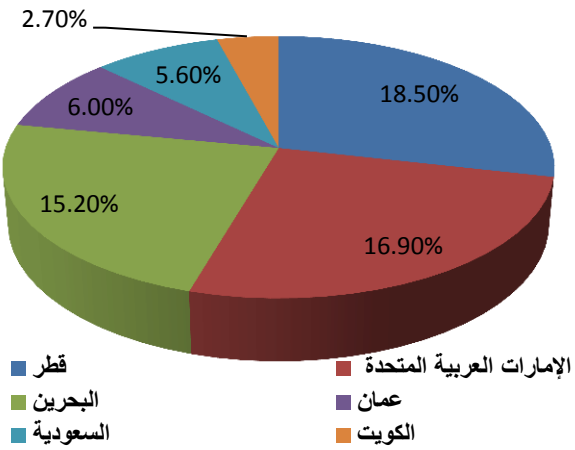

أما من حيث معدل التغير السنوى لأعداد المهاجرين، فقد سجلت قطر أعلى معدل تغير سنوى بنسبة (18.5%)، تلتها الإمارات العربية المتحدة بنسبة 16.9%، ثم البحرين بحوالى 15.2%، أما عمان فشكلت نسبة 6%، ثم جاءت السعودية بمعدل سنوى 5.6%، فى حين سجلت الكويت أدنى معدل سنوى بنسبة2.7%.

وعن المهاجرين من المواطنين، تُبين بيانات الأمم المتحدة أن هناك مهاجرين خليجيين قد ارتفعت أعدادهم من 481 ألف فى عام 2000 إلى 778 ألف مهاجر فى عام 2013، وذلك بزيادة قدرها 297 ألف مهاجر، وينحصر جزء كبير من تلك الأعداد فى التنقل بين بلدان الإقليم بالإضافة إلى الدراسة أو العمل خارج الإقليم.

وعلى الرغم من تضخم تقدير أعداد الكويتيين فى الخارج، تؤكد نتائج التعداد العام للسكان بالكويت لعام 2011 أن عدد الكويتيين المقيمين بصورة دائمة خارج الكويت لم يتجاوز 15 ألف نسمة، واختلفت أسباب الإقامة ما بين التعليم والعمل والزيارة أو العلاج (الإدارة المركزية للإحصاء، 2013)، وعند رصد تطور نسبة المهاجرين إلى جملة سكان بلدان الخليج خلال الفترة من 2000 إلى 2013 يتبين انخفاض هذه النسبة فى الكويت والتى تقلصت من حوالى 79% فى عام 2000 إلى60% عام 2013، كما حققت قطر تحسناً بسيطاً بانخفاض نسبة المهاجرين منها بمقدار5% بين عامى 2000 و2013، بينما ارتفعت نسبة المهاجرين إلى بقية بلدان الخليج، بيد

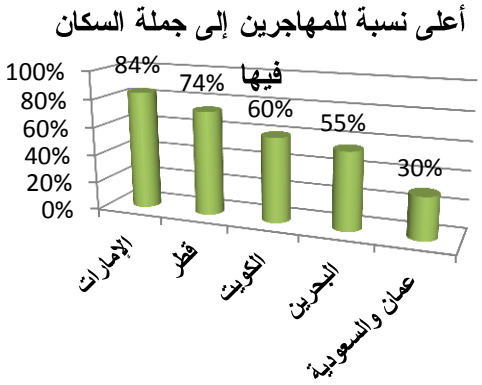

أن نسبتهم ازدادت بمقدار بسيط فى كل من الإمارات والسعودية وعمان، ولكنها ارتفعت بشكل أكبر فى البحرين من حوالى 37% إلى 55%.

وفيما يتعلق بنسبة المهاجرين إلى جملة السكان فى دول الخليج المستقبلة فقد سجلت الإمارات أعلى نسبة وقد مثلت 84%، بينما حلت قطر فى المرتبة الثانية بنحو74% من جملة السكان، ثم جاءت الكويت بنسبة 60%، وتلتها البحرين بنسبة 55%، بينما سجلت كل من عمان والسعودية أقل النسب بمقدار 30% من جملة السكان. ومن ثم يمكننا القول بأن كلا من الإمارات وقطر والكويت تعانى -إلى حد كبير- خللاً فى تركيبتها السكانية لصالح المهاجرين الدوليين، بينما تواجه البحرين تحدى الحفاظ على عدم تدهور نسبة مواطنيها إلى جملة السكان.

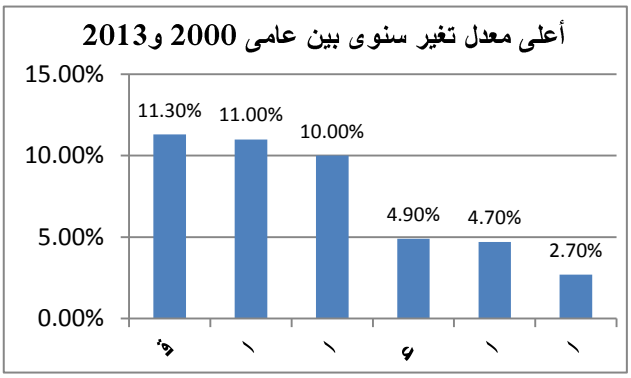

2- حركة تيارات الهجرة[18]

لا تزال تدفقات المهاجرين إلى بلدان الخليج تسجل ارتفاعها، حيث لم تؤثر الأزمة العالمية تأثيراً ملموساً على تدفقات الهجرة إلى الخليج، فقد سجلت دولة قطر أعلى معدل تغير سنوى بين عامى 2000 و2013 بنسبة 11.3%، بينما جاءت الإمارات فى المرتبة الثانية بمقدرا 11%، تليها البحرين بمقدار10%، ثم أتت عمان فى المرتبة الرابعة بنسبة 4.9%، وتلتها السعودية بمعدل تغير سنوى 4.7%، وأخيراً، جاءت الكويت مسجلة معدل تغير سنوى لعدد المهاجرين بين عامى 2000 و2013 يبلغ 2,7%، حيث يعتبر الأدنى بين بلدان الخليج.

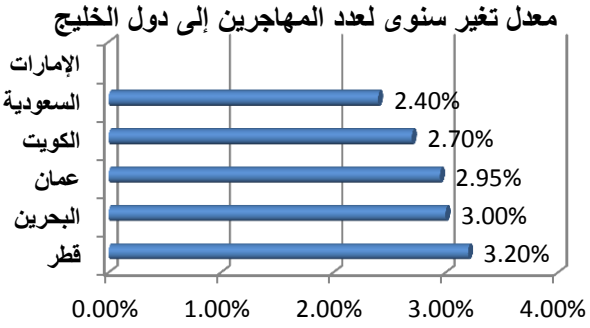

أما عند تقليص فترة المقارنة لتغطى آخر 3 سنوات فى معدل التغير السنوى للسكان المهاجرين فى بلدان الخليج، ومقارنة بواقع الحال بين عامى 2010 و2013، فتظهر صورة مغايرة نسبياً عما ذكرناه فى السابق، حيث يتبين أن قطر مازالت تحقق معدل تغير سنوى لعدد المهاجرين إليها يُعتبر الأعلى مقارنة ببقية دول

[18] نفس المرجع السابق، ص: 18.

الخليج يمثل 3.2%، بينما تقدمت البحرين إلى المرتبة الثانية بمعدل يمثل 3%، ثم جاءت عمان ثالثة بمعدل نسبته 2.95%، وتبعتها الكويت بـمقدار 2.7%، ثم السعودية فى المرتبة قبل الأخيرة بمعدل 2.4%، وتذيلت الإمارات الترتيب بمعدل تغير سنوى منخفض يمثل 2.3%.

3- التوزيع العمرى للمهاجرين

تستمد دول الخليج العربى أهميتها بالنسبة للهجرة الدولية من كونه مستقبلاً لحوالى 9,7% من جملة المهاجرين الدوليين بالعالم، مما يجعله من بين أهم الأقاليم الجاذبة للهجرة الدولية، خاصة العمالة المهاجرة على مستوى العالم.

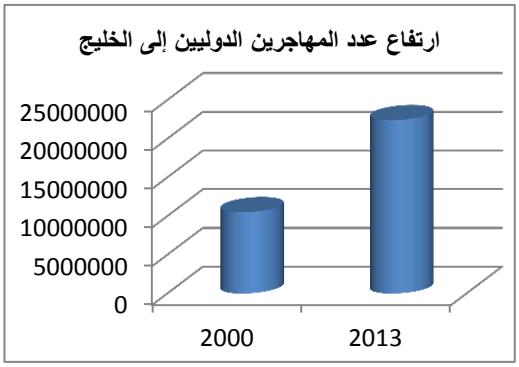

وفى هذا السياق، ارتفع عدد المهاجرين الدوليين إلى الخليج من 10.5 مليون نسمة عام 2000 إلى 22.4 مليون مهاجر عام 2013، مسجلاً بذلك نمواً سنوياً متوسطاً يبلغ 5.7%.

وتستأثر كل من السعودية بمقدار 9.1 مليون، والإمارات بمعدل 7.8 مليون، بأعلى عدد من المهاجرين الدوليين مقارنة ببقية دول الخليج، حيث يشكل نصيبهما من إجمالى المهاجرين الدوليين للخليج حوالى 76% منهم، وتأتى الكويت فى المرتبة الثالثة 2.03 بمعدل مليون مهاجر، وتليها قطر بحوالى 1.6 مليون مهاجر، ثم عمان فى المرتبة قبل الأخيرة بمقدار 1.1 مليون مهاجر، وأخيراً تأتى البحرين التى يبلغ عدد المهاجرين الدوليين فيها حوالى 730 ألف مهاجر.

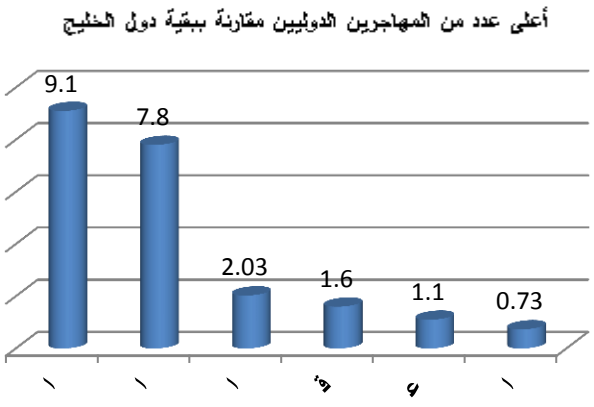

ويتأثر التركيب العمرى للمهاجرين لبلدان الخليج بسمات العمالة المهاجرة بشكل أساسى حيث يتضح ارتفاع نسبة المهاجرين ممن هم فى سن العمل بين 20 و45 سنة بشكل ظاهر للعيان حيث ترتفع تلك الشريحة العمرية فى الإمارات بشكل لافت، فى حين

تنخفض فى الكويت بينما ترتفع فيها نسبة المهاجرين ما دون سن 15 سنة مقارنة ببقيـــة بلدان الخليج مما يدل على الاستقرار العائلى للعمالة المهاجرة فيها.

4- الهجرة العربية لدول الخليج[19]

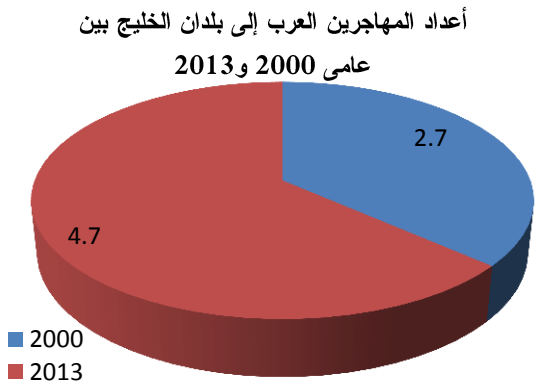

لقد ارتفعت أعداد المهاجرين العرب إلـــى دول الخلـــيج العربـــى ارتفاعـــاً ملحوظـــاً مـــا بـــين العـــامى 2000 و2013، حيث ارتفعت من 2.7 مليون مهاجر فى عام 2000 إلى 4.7 مليون مهاجر فى عام 2013، ويعكس ذلـــك التغير معدل نمو سنوى يعادل نسبة 4.3% وهو معدل عال ولكنه يقل عن متوسط نمـــو عدد المهاجرين الدوليين إلى دول الخليج خلال ذات الفترة حيث شكل نسبة 5.7%.

وباستقراء المعطيات المتوفرة يعد المصريين هم أكبر جالية عربية مهاجرة إلى الخليج، حيث بلغ عددهم عام 2013 حوالى 2.5 مليون مهاجر، ثم يأتى اليمنيون فـــى المرتبـــة الثانية بمقدار 773 ألف مهاجر، يليهم السودانيون بـــ 483 ألف مهاجر، ثم الأردنيـــون بـــ400 ألـــف مهـــاجر، يليهم السوريون بمقـــدار 234 ألف مهـــاجر، ثـــم الفلسطينيون بحوالى 202 ألف مهاجر، فاللبنـــانيون بحوالى 96 ألف مهاجر، يليهم الصوماليون بمقدار 45 ألف مهاجر، ثم المغاربة بمقدار 34 ألف مهاجر، وأخيراً يأتى التونسيون بـــــمقدار 21 ألف مهاجر، وهم أقل المهاجرين العرب إلى دول الخليج. ويبدو واضـــحاً ضـــعف تيارات الهجرة البينية خاصة بين بلدان المغرب والخليج العربى حيث يفضل غالبية سكان المغرب العربى الهجرة إلى الشمال لا إلى الجنوب، وعند مقارنة عدد المهاجرين العرب

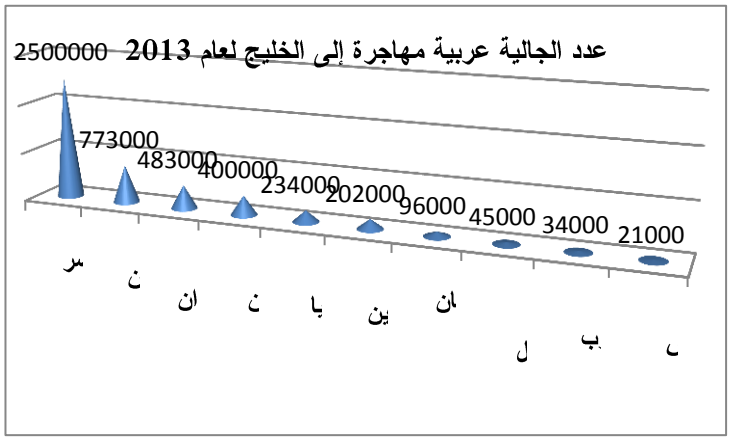

[19] نفس المرجع السابق، ص: 19.

فى بلدان الخليج للكشف عن زيادة وتيرة تيارات الهجرة إليها عن بقيـــة أقـــاليم الـــوطن العربى، يتضح ارتفاع عدد العرب بين عامى 2000 و2013.

ويتبين أيضاً ارتفاع تيارات الهجرة من مجمل البلدان العربية إلى دول الخليج دون استثناء.

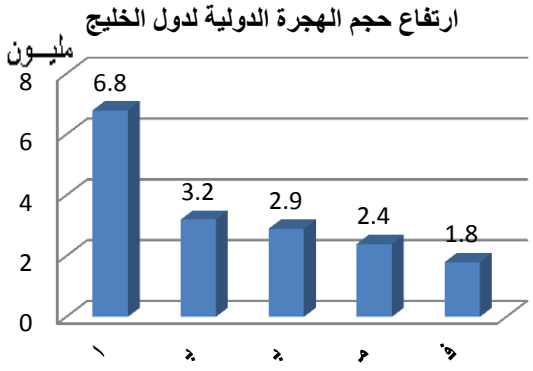

5- الهجرة الدولية إلى الخليج[20]

هناك ارتفاع فى حجم الهجرة الهندية إلى دول الخليج إذ بلغ عددها فى جميـــع بلدان الخليج حوالى 6.8 مليون مهاجر، ثم تحتل بنغلادش المرتبة الثانية بـــ 3.2 مليون مهاجر، ثـــم باكســـتان بـــــ 2.9 مليون مهاجر، وتليها مصر بـــ 2.4 مليون مهاجر، تليها الفلبين بـــ 1.8 مليون مهاجر، ثم تتوالى كل من أندونيسيا واليمن والسودان والأردن وسريلانكا بأقل من مليون نســـمة لكل منهم. ويمثل المهاجرون من تلك البلدان العشرة مجتمعة أكثر من 20 مليون مهاجر فى بلدان الخليج من بين 22.4 مليون مهاجر دولى إلى دول الخلـــيج العربـــى أى مـــا يقارب90% من إجمالى المهاجرين فى بلدان الخليج. ومن بين أهـــم مبـــررات تفضـــيل العمالة الآسيوية على غيرها انخفاض مستوى أجورها، والتحاقها بدول المقصد مـــن دون أسرهم (University of California at Davis, 2013).

رابعاً: الهجرة من وإلى دول الجنوب العربى

يتألف إقليم الجنوب العربى من أربع دول هى: جزر القمر وجيبوتى والصومال والسودان حيث تُشير بيانات الأمم المتحدة لعام 2013 إلى أن سكان هذه الدول مجتمعة قد بلغ حوالى 50.1 مليون نسمة، مشكلين بذلك حوالى 17.6% من جملة سكان الوطن العربى. ويعتبر كل من السودان والصومال مجتمعين الأكبر من حيث عدد السكان، حيث يمثلون 97% من إجمالى سكان الإقليم[21].

1- حجم الهجرة

[20] نفس المرجع السابق، ص: 20.

[21] نفس المرجع السابق، ص:20.

عادة يأتى معظم المهاجرين إلى هذا الإقليم من الدول المتاخمة له، وتلعب الظروف المعيشية والمناخية والبيئية، التى تسبب موجات من الجفاف المؤدى للمجاعات، دوراً فى الهجرة والتنقل بين الدول المجاورة. وتؤكد البيانات الخاصة بنسبة المهاجرين من جملة السكان تواضع النسب فى هذه الدول الأربع، حيث سجلت أدنى نسب على مستوى الوطن العربى. أما عن نسبة المهاجرين فى بلدان الجنوب العربى من جملة السكان، فيتضح أن أكبر نسبة سجلت فى جيبوتى وبلغت نحو15% من إجمالى سكان عام 2000 وتنخفض نسبة المهاجرين إلى السكان بالصومال إلى أقل من 1%.

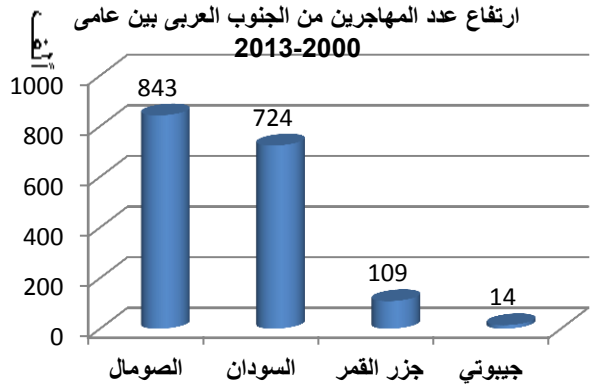

2- حركة تيارات الهجرة[22]

ارتفع عدد المهاجرين من الجنوب العربى بحوالى 1.65 مليون نسمة بين عامى 2000 و2013، وتعتبر الصومال والسودان من بين أكبر البلدان المرسلة للعمالة فى الجنوب العربى، حيث ارتفع عدد المهاجرين من الصومال بمقدار 843 ألف مهاجر بين عامى 2000 و2013، مسجلين بذلك معدل تغير سنوى مقداره 5.7%، كما ارتفع عدد المهاجرين من السودان بحوالى 724 ألف مهاجر، بأعلى معدل تغير سنوى 12.6% على مستوى الوطن العربى، ويشكل السودانيون فى بلدان الخليج عدداً لا يستهان به، حيث يمثلون ثالث أكبر جنسية فى الخليج بعد المصريين واليمنيين طبقا لتقديرات عام 2013. فى المقابل يستضيف السودان حوالى 754 ألف مهاجر دولى بما يمثل 1.7% من جملة سكانه، يمثل اللاجئون منهم حوالى 28%، ويأتى المهاجرون من دول مثل أرتريا وأثيوبيا وتشاد ونيجيريا.

وقد لعبت العوامل السياسية دوراً كبيراً فى ارتفاع وتيرة الهجرة من الصومال، حيث ارتفع عدد المهاجرين من الصومال بمقدار 740 ألف مهاجر بين عامى 2000 و2013 متجهة الغالبية العظمى منهم إلى كينيا واليمن.

وإذا انتقلنا إلى جزر لقمر نجد أن عدد المهاجرين قد بلغ حوالى 109 ألف مهاجر عام 2013، يتواجد غالبيتهم فى جزيرة مايوت المتنازع عليها بين فرنسا وجزر القمر إلى

[22] نفس المرجع السابق، ص:21.

جانب فرنسا ومدغشقر بالإضافة إلى أعداد قليلة فى ليبيا وبعض البلدان الأخرى، وأخيراً، تأتى جيبوتى بعدد محدود من المهاجرين، حيث لم يتجاوز عددهم الـ14 ألف مهاجر عام 2013، تتواجد غالبيتهم فى فرنسا وإثيوبيا.

خامساً: حجم وتيارات الهجرة الدولية فى الوطن العربى[23]

1- حجم الهجرة الدولية

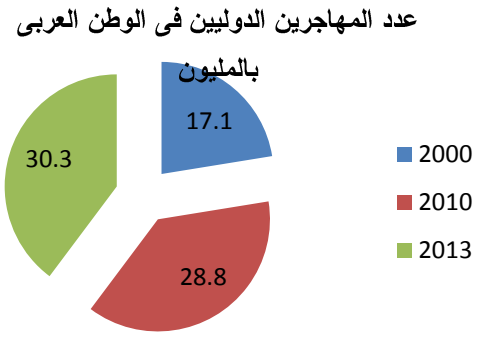

قد بلغ عدد المهاجرين الدوليين فى الوطن العربى 17.1 مليون مهاجر عام 2000 بما يشكل حوالى نسبة 6% من جملة سكانه، وأرتفع عدد المهاجرين إلى 28.8 مليون مهاجر عام 2010 ليمثل 8.3% من جملة السكان، واستمر تدفق المهاجرين إلى الوطن العربى فى الازدياد ليصل إلى حوالى 30.3 مليون مهاجر عام 2013 وفقا للتقرير الإقليمى للهجرة والخاص بالدول العربية.

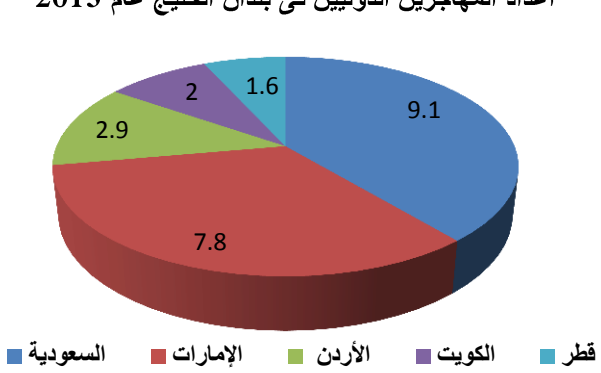

وترجع النسبة العظمى من تلك الزيادة إلى ارتفاع أعداد المهاجرين الدوليين فى دول الخليج، ويتبين من بيانات عام 2013 حول أعداد المهاجرين الدوليين فى الوطن العربى أن السعودية تستضيف أكبر عدد منهم بنحو 9.1 مليون مهاجر، وتليها الإمارات بنحو 7.8 مليون مهاجر، ثم الأردن بمقدار 2.9 مليون مهاجر، وتحل الكويت فى المرتبة الرابعة بحوالى 2 مليون مهاجر، ثم قطر بنحو 1.6 مليون مهاجر، ومن ثم تتوالى بقية الدول العربية.

2- حركة تيارات الهجرة

وفقاً لتقديرات عام 2000، فقد تباين توزيع المهاجرين وفق الأقاليم الرئيسية للوطن العربى، حيث تركزت أكبر نسبة منهم فى الخليج بنسبة تبلغ 62%، بينما حظى المشرق بما نسبته 24% من جملة المهاجرين فى العام ذاته، وتبعه كل من الجنوب والمغرب

[23] نفس المرجع السابق، ص: 49 – 52.

العربي بنسبتى8% و6% على التوالى، كما تتصدر مصر والمغرب وفلسطين والعراق والجزائر واليمن وسوريا والأردن ولبنان قائمة الدول العربية من حيث الهجرة للخارج.

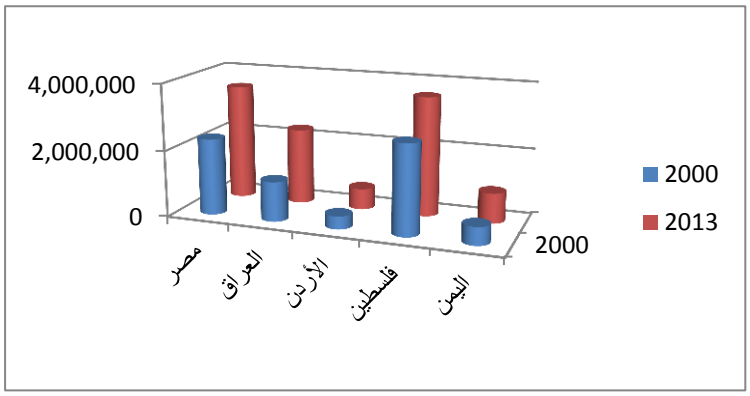

وبمقارنة مستوى ارتفاع أعداد المهاجرين نلاحظ الارتفاع وبشكل أكثر بين المصريين من 2.3 مليون مهاجر عام 2000 إلى 3.5 مليون مهاجر عام 2013، ليبلغ معدل التغير السنوى حوالى3.87%، يليها فى ذلك زيادة عدد المهاجرين من العراق من 1.2 مليون مهاجر عام 2000 إلى 2.3 مليون مهاجر فى 2013، مشكلين بذلك معدل تغير سنوى يبلغ 7.8%، وهو أعلى معدل تغير بين بلدان المشرق العربى، كما ارتفع عدد المهاجرين الأردنيين من 391 ألف مهاجر إلى 632 ألف مهاجر ليشكل ذلك الارتفاع معدل تغير سنوى قدره 4.7%.

ومن جانب آخر، ارتفع عدد المهاجرين الفلسطينيين عام 2013 من 3.6 مليون مهاجر إلى 2.7 مليون مهاجر عام 2000 بمعدل تغير سنوى يصل إلى حوالى 2.7%. وأخيراً، تأتى اليمن حيث ارتفع عدد المهاجرين منها من 545 ألف عام 2000 إلى 907 ألف مهاجر عام 2013 ليسجلوا معدل تغير سنوى يبلغ5.1% وهو ثانى أعلى معدل بين بلدان المشرق العربى. وبذلك تكون وتيرة زيادة المهاجرين من العراق واليمن هى الأكبر فى الإقليم.

ولم يقتصر إقليم المشرق العربى على إرسال المهاجرين وإنما شمل الاستقبال أيضاً حيث سجل المهاجرون إلى الدول السبع للإقليم معدل تغير سنوى يبلغ متوسطه3.2%، حيث استقبلت مصر مزيداً من المهاجرين بين عامى 2000 (169 الفا) و2013 (297 الفا) إذ بلغ معدل التغير السنوى للمهاجرين إليها حوالى5.8%، بينما انخفض عدد المهاجرين إلى

العراق بمقدار 51 ألفاً بين عامى 2000 و2013. بينما انخفضت نسبة المهاجرين الدوليين إلى جملة سكان لبنان من21.4% إلى 17.6% خلال الفترة المذكورة.

ويمكن إرجاع ذلك إلى تدفق اللاجئين إلى هذين البلدين والزيادة الطبيعية (الفرق بين المواليد والوفيات) للاجئين الفلسطينيين المقيمين فى كلتا الدولتين وكذلك بسبب الأوضاع السياسية غير المستقرة التى يعانيها المشرق العربى.

فضلا عن ذلك، يتبين تضخم تمثيل فئة الشباب أقل من سن 25 سنة ليمثلوا نسبة كبيرة من السكان فيما يعرف بظاهرة البروز الشبابى، ولتلك الفئة تأثيراً مباشراً على سوق العمل مايخلق ضغطاً على الخدمات الأساسية والبنى التحتية ويفرض تحدياً على الساسة لتحفيز النمو الاقتصادى بما يؤدى إلى خلق فرص عمل تستوعب القادمين الجدد إلى سوق العمل، ومن جانب آخر، تمكينهم من المشاركة فى العملية السياسة وإتخاذ القرار على المستوى الوطنى.

وتفرض الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، ومدى توفر فرص العمل، لكل إقليم من أقاليم الوطن العربى بشكل عام حجم وتيارات وطبيعة مسارات الهجرة من وإلى ذلك الإقليم.

وعليه تتضح ثلاثة نماذج للهجرة فى الوطن العربى[24]:

النموذج الأول يتسم بطابع هجرة "الجنوب–الشمال"، وهو من البلدان النامية إلى المتقدمة، الذى يتجلى بوضوح من خبرات بلدان المغرب العربى، حيث تهاجر الغالبية العظمى منهم إلى خارج نطاق الوطن العربى مفضلين الهجرة إلى أوروبا.

أما النموذج الثانى فيمثل هجرة "الجنوب– الجنوب" أى بين البلدان النامية كما هو واضح للعيان من خبرات بلدان الخليج العربى المستقبلة للعمالة.

أما النموذج الثالث فيمثل مزيج بين النموذجين السابقين، الجزء الأكبر منه يعكس نموذج هجرة "الجنوب–الجنوب"، وفقاً لشكل الهجرة فى المشرق العربى. مازالت تيارات الهجرة متدفقة للخارج، حيث بلغ حجم الزيادة فى عدد المهاجرين بين عامى 2000 و2013 حوالى 1.62 مليون مهاجر.

كما يتبين جلياً بأن أكبر دول عربية من حيث عدد المهاجرين هى مصر، الجزائر، المغرب، العراق، فلسطين، اليمن، سوريا، الأردن، وأخيراً لبنان.

---

[24] نفس المرجع السابق، ص: 52 – 53.

كما تؤكد الإحصاءات المتاحة بأن40% من المهاجرين العرب يتجهون لدول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، وحوالى23% لبقية دول العالم المتقدم، ويبقى حوالى31% ضمن الوطن العربى. وفى المقابل، ارتفع عدد المهاجرين الدوليين فى الوطن العربى من 17.1 مليون فى عام 2000، إلى 28.8 مليون نسمة فى عام 2010، ووصلوا لحوالى 30.3 مليون نسمة فى عام 2013، حيث بلغ نصيب بلدان الخليج العربى74% من جملة المهاجرين فى الوطن العربى مقابل 20% لبلدان المشرق العربى.

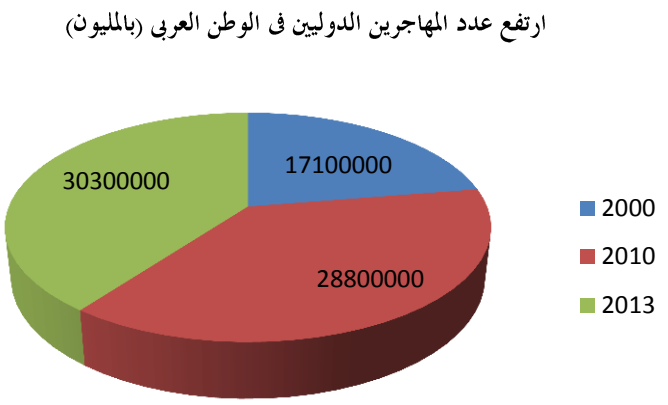

وبشكل عام يمكننا استنتاج ضعف الهجرة البينية فى الوطن العربى، خصوصاً بين بلدان المغرب العربى والخليج العربى. ومن بين أهم النتائج على المستوى الدولى أن هناك بلدين عربيين هما السعودية والإمارات جاءتا فى المرتبتين الرابعة والخامسة على التوالى على مستوى العالم من حيث عدد المهاجرين الدوليين بهما.

ومن جهة أخرى، هناك 8 من أصل 10 أعلى دول من حيث نسبة المهاجرين الدوليين إلى السكان المواطنين تقع فى الشرق الأوسط، وسبع منها هى بلدان الخليج بالإضافة إلى الأردن. وتهيمن هجرة العمالة للشرق الأوسط، خاصة المتجهة لبلدان الخليج، على تيارات الهجرة من جنوب وجنوب شرق آسيا[25].

كان للأحداث السياسية غير المستقرة التى شهدتها بعض بلدان الوطن العربى أثراً كبيراً على أعداد اللاجئين خاصة فى بلدان المشرق العربى، مما شكل أعباء اقتصادية على الدول المستضيفة للاجئين. من جانب آخر، تساعدالحروب والنزاعات وعدم الاستقرار فى الوطن العربى إلى استمرار نزوح الكفاءات من الوطن العربى على الأخص فى البلدان التى تعانى من تلك الأحداث. كما تجدر الإشارة إلى حقيقة تناول الهجرة النظامية والشرعية من وإلى الوطن العربى، دون التطرق إلى الهجرة "غير

[25] تقرير منظمة الهجرة الدولية، 2011.

النظامية" أو "غيرالقانونية" أو "غيرالشرعية" كما يحلو للبعض تسميتها، والتى تشغل بال كثير من الساسة والمهتمين بالهجرة الدولية نظراًلعدم توفر بيانات يمكن التعويل عليها.

سادساً: هجرة النساء

رغم تطور هجرة المرأة من الدول النامية نحو الدول المتقدمة سواءا تطور كمى أو نوعى يبقى هناك نقص من ناحية البحث والتحليل، خاصة المرأة العربية المهاجرة و المرأة المغاربية بشكل خاص.

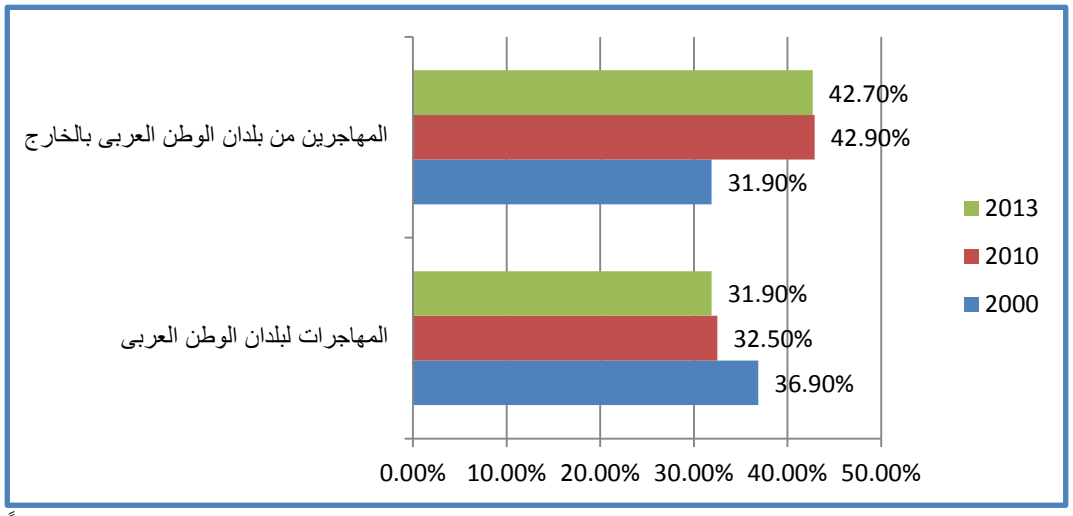

تشارك النساء فى الهجرة الدولية بما يقارب الـــ50% على مستوى العالم، إلا أنه طبقاً لتقديرات الأمم المتحدة فإن هجرة النساء فى الوطن العربى تنخفض عن المعدل العالمى حيث بلغ تنسبة المهاجرات لبلدان الوطن العربى36.9% من إجمالى المهاجرين عام 2000، انخفضت إلى 32.5 عام 2010 ثم إلى 31.9% عام 2013، بينما بلغت نسبة المهاجرات من إجمالى المهاجرين من بلدان الوطن العربى بالخارج من بلدان الوطن العربى بالخارج42.6% عام 2000 رتفعت ارتفاعا طفيفا لتصل إلى 42.9% عام 2010، ثم انخفضت انخفاضاً طفيفاً لتصل إلى42.7% عام 2013[26].

1- هجرة النساء من بلدان الوطن العربى

تخفى النسبة الإجمالية لمشاركة النساء فى الهجرة من بلدان الوطن العربى التباينات الإقليمية والتباينات بين الدول داخل الإقليم الواحد، حيث تتراوح نسبة النساء من إجمالى

[26] نفس المرجع السابق، ص: 21.

الهجرة الدولية من بلدان العالم العربى بين 41.7% فى إقليم المشرق العربى و45% فى إقليم المغرب العربى طبقاً لتقديرات عام 2013.

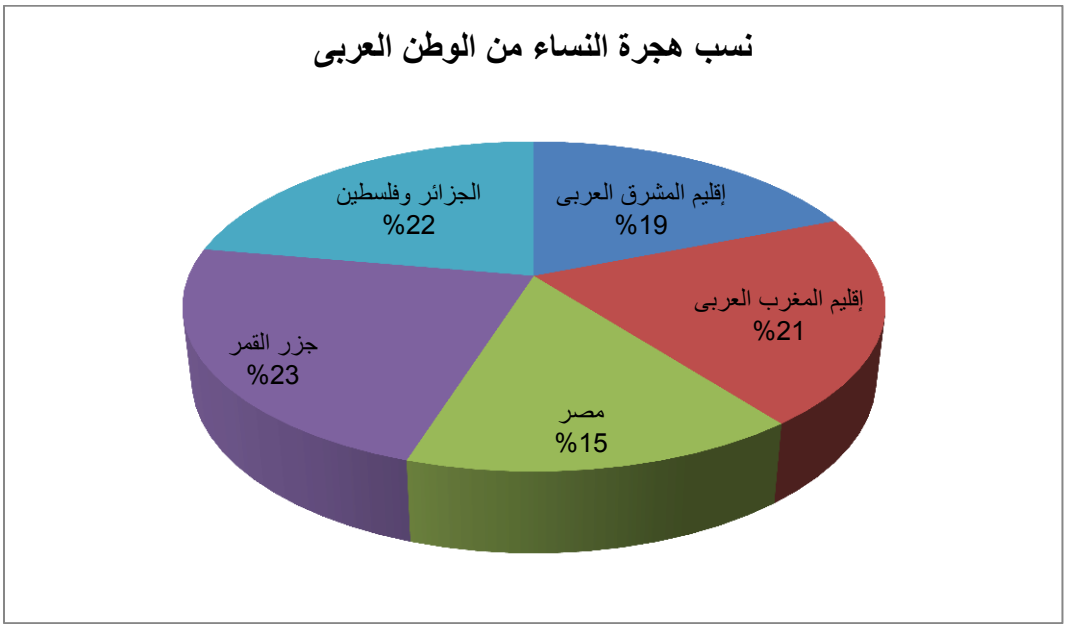

إذا انتقلنا للتباينات بين الدول نجد أن أقل نسبة تم رصدها فى مصر (33.7%) التى يغلب على هجرتها الطابع الذكورى، بينما سجلت جزر القمر أعلى نسبة للنساء بين المهاجرين (50.1%) تلتها كل من الجزائر وفلسطين بنسبة بلغت 48.8%. وربما يعزى ارتفاع نسبة النساء بين المهاجرين من الجزائر إلى طبيعة الهجرة العائلية، ليس فى الجزائر فقط، ولكن بين بلدان المغرب العربى عامة. أما بالنسبة لفلسطين، لابد من الأخذ فى الاعتبار أن غالبية الهجرة سر عامة الفلسطينية هجرة قسرية تشمل الأ دون تفرقة بين الذكور والإناث[27].

2- هجرة النساء إلى لبلدان الوطن العربى

تتراوح نسبة النساء من إجمالى الهجرة الدولية فى بلدان العالم العربى بين 26% فى إقليم الخليج العربى و48.2% فى كل من إقليمى المشرق العربى والجنوب طبقاً لتقديرات 2013. وعلى الرغم من انخفاض نسبة النساء بين المهاجرات فى الخليج العربى إلا أن الأرقام المطلقة لأعداد المهاجرات لبلدان الخليج العربى تمثل حوالى ستة ملايين امرأة مهاجرة من بين 9.7 مليون امرأة مهاجرة فى بلدان الوطن العربى، أى ما يمثل حوالى60% من إجمالى النساء المهاجرات يتواجد العدد الأكبر منهن فى المملكة العربية

[27] نفس المرجع السابق، ص: 22.

السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة (2.6 مليون و2 مليون فى الدولتين على التوالي)، وتعمل النساء عادة فى بلدان الخليج العربى فى خدمة المنازل فى القطاع العائلى[28].

ومن الناحية الاقتصادية، فحسب تقرير الأمم المتحدة لعام 2005 بلغت نسبة النساء فى حركة الهجرة الدولية ما يقارب نصف عدد المهاجرين بحوالى 94.5 مليون امرأة مهاجرة ومعظمهن غير مسجلات فى بلدان الاستقبال ويعملن فى مجال التمريض، الترفيه، والخدمات الشخصية.

بنفس هذا النسق العالمى شهدت هجرة المرأة العربية ارتفاعا لافتا حيث تساوت مع نسبة هجرة الرجال فى بعض البلاد مثل الاردن بل و فاقت نسبة المهاجرات نسبة المهاجرين فى عام 2005 عدد من الدول الاخرى، مثل : لبنان على سبيل المثال.

أما بالنسبة لدول المغرب العربى فقد تضاعفت نسبة المهاجرات بنسبة 6.6% ما بين سنتى 1992 و2002 حيث توزعت النسب كالتالى : 78% من المهاجرين هم من النساء فى ايطاليا، و 47% من العدد العام للمقيمن فى كندا هم من النساء حتى عام 2006، وفى اسبانيا بلغت النسبة ثلثى المهاجرين هن من النساء بنسبة 32.9% و 16,8% من نسبة العاملين[29].

أما من حيث العلاقة بين الهجرة والمرأة والتنمية، تظهر الدراسات بشأن تحويلات المهاجرات المغاربيات تضاعف حجم التحويلات المالية لهن على نطاق دولى فى العقود الأخيرة بمعدل فاق الثلاث مرات من 99 مليار دولار أمريكى فى سنة 2002 ليصل إلى 308 مليار دولار فى سنة 2008، الأمر الذى جذب اهتمام العديد من الجهات الفاعلة على نطاق دولى، بغرض البحث عن طرق استغلال أمثل لذلك الكم الهائل و الوفير من الأموال والعملة الاجنبية من طرف الدول المصدرة للمهاجرين. وبحسب مجموعة إحصاءات البنك الدولى لعام 2008 تمّ إرسال 28.5 مليار دولار من الأموال عبر القنوات الرسمية من المهاجرين إلى دولهم فى منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا عام

---

[28] نفس المرجع السابق، ص:22.

[29] عائشة التايب، حضور المرأة المهاجرة فى مشهد التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان المغرب العربية: قراءة اجتماعية للمكانة والأدوار، دراسة منشورة فى تقرير بعنوان "دراسة حول ديناميكيات الجاليات العربية المغتربة: تعزيز المساهمات الإيجابية فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتحولات الديمقراطية فى أوطانهم الأصلية، المنظمة الدولية للهجرة وجامعة الدول العربية، ص. ص: 23 – 46.

2008، وجاءت اهم الدول التى استفادت من التحويلات كالتالى مصر 5.9 مليار، المغرب 5.7 مليار، لبنان 5.5 مليار و الاردن و الجزائر 2.9 مليار دولار.

سابعاً: الهجرة القسرية واللجوء[30]

بلغ عدد اللاجئين فى بلدان الوطن 7.2 مليون نسمة عام 2013 يتواجد غالبيتهم فى بلدان المشرق العربى، لذلك يعد المشرق العربى إقليم لاجئين بامتياز حيث يشكل هؤلاء اللاجئين النسبة العظمى من المهاجرين فى أغلب بلدان الإقليم وذلك سبب حساسية الموقع الجغرافى لكل من الأردن وسوريا ولبنان المتاخمة لمناطق النزاع وعدم الاستقرار السياسى بالشرق الأوسط. يمثل اللاجئون الفلسطينيون النسبة الغالبة للاجئين بالمنطقة العربية حيث بلغ عددهم قرابة 5.3 مليون لاجئ، وذلك طبقاً لبيانات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، حيث تستضيف الأردن40% من هؤلاء اللاجئين، تليها سوريا (10%) ثم لبنان (9%) بينما يتواجد 24% من اللاجئين فى قطاع غزة و17% فى الضفة الغربية. تشير الإحصاءات أيضاً إلى أن 50% من اللاجئين الفلسطينيين فى لبنان يعيشون فى مخيمات اللاجئين بينما تنخفض هذه النسبة إلى 18% فى الأردن.

دفع الصراع الدائر حالياً فى سوريا إلى فرار ملايين السوريين من محال إقامتهم المعتادة سواء بالنزوح إلى أماكن أخرى داخل سوريا أو اللجوء إلى دول الجوار. وقد بلغ عدد اللاجئين السوريين فى يناير 2014 فى دول الجوار قرابة 2.5 مليون لاجئ طبقاً لإحصاءات المفوضية السامية لشئون اللاجئين يتركز غالبيتهم فى لبنان والأردن وتركيا والعراق بالإضافة إلى دول شمال أفريقيا،وعلى الرغم من أنه لا توجد إحصاءات مؤكدة عن عدد النازحين داخلياً من مناطق الصراع إلا أن أعدادهم تقدر بالملايين. أما اليمن، فتستقبل أعداداً كبيرة من اللاجئين من منطقة القرن الأفريقى حيث تستضيف 215 ألف لاجئ طبقاً لتقديرات الامم المتحدة.

بالإضافة إلى إقليم المشرق، لا تعانى الأقاليم العربية الأخرى مشكلات كبرى خاصة باللجوء والهجرة القسرية حيث لا يتجاوز عدد اللاجئين فى المغرب العربى 136 ألف نسمة، وكذلك الحال بالنسبة لبلدان الخليج التى يقدر أعداد اللاجئين بها بأقل من 2000

---

[30] الهجرة القسرية، التقرير الإقليمى للهجرة الدولية العربية " الهجرة الدولية والتنمية"، قطاع الئون الاجتماعية، إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة، 2014، ص:23.

لاجئ عام 2013، إلا أن البيانات تشير إلى أن عدد اللاجئين فى إقليم الجنوب يقارب 160 ألف لاجئ يتواجد غالبيتهم فى السودان.

ثامناً: هجرة الكفاءات فى المنطقة العربية[31]

هناك ثلاث دول عربية تصنف هى الأكثر استقبالا للهجرة فى العالم، وهى: السعودية، الإمارات العربية المتحدة، والأردن. وتستقبل هذه الدول تدفقات هجرية من الدول العربية منها كوادر ذات كفاءات عالية، حيث بدأت الهجرة النخبوية فى الدول البترولية مع الموجات الأولى للهجرة وكانت تتكون من كفاءات مصرية، لبنانية، سودانية ومغاربية عملت فى مختلف القطاعات الإقتصادية. ولكن المنطقة العربية تظل من أهم المناطق الموفدة للهجرة فى العالم. وتمر تدفقات هذه الهجرة عبر عدة ممرات منها أساساً: فلسطين فى إتجاه– الجمهورية العربية السورية، فلسطين– فى إتجاه الأردن، مصر فى إتجاه– السعودية، مصر فى إتجاه– الأردن، مصر فى إتجاه–ليبيا، اليمن– فى إتجاه السعودية، الجزائر فى اتجاه– فرنسا، المغرب– فى إتجاه فرنسا، المغرب–فى إتجاه اسبانيا، المغرب فى إتجاه–إيطاليا.

إن المهاجرين من المنطقة العربية ينتسبون إلى عدة موجات هجرية ويتميزون اليوم بإختلاف نماذجهم المهنية، فمهاجرى الجيل الأول، كما تؤكده أدبيات الهجرة، كان مستواهم الدراسى فى الغالب ضعيفاً، بل وكانت نسبة الأمية فيهم مرتفعة، ضعف فى التأهيل ومداخيل تنحصر فى أجور العمل. بموازاة هذه النماذج التقليدية، برزت نماذج وأصناف جديدة من المهاجرين تتعاطى لأنشطة متطورة وتعمل فى قطاعات اقتصادية مختلفة ومجالات علمية متميزة كالمهن الحرة، علماء، مفكرون،رجال أعمال، أطباء، مهندسون، أساتذة، تقنيون وعاملون فى وظائف وسطى فى قطاعات الصحة والتعليم وغيرها.اذا كنا نتوفر على معطيات إحصائية تقريبية فيما يخص حجم الهجرة بصفة عامة، فإننا نفتقر إلى معطيات رقمية حول النخب والكفاءات.

فالظاهرة يصعب تقييمها، ومما يزيد فى تعقيد الأمور بروز قنوات جديدة للتوظيف غير القنوات التقليدية، ويتعلق الأمر بشبكة الإنترنت، فهذه الوسيلة تمكن الآن من البحث عن الكفاءات المرغوب فى توظيفها أينما كانت فى أجل سريع وبكلفة ضعيفة. فحسب دراسة قامت بها مؤسسة ستيبستون (STEPSTONE)، وهو موقع متخصص فى التوظيف

[31] نفس المرجع السابق، ص:54.

عبر الإنترنت، وللأرقام المتوفرة دلالة آنية، فان عدد السير الذاتية على الشبكة إرتفع من 25 ألف سنة 1994 إلى 7.65 مليوناً سنة 2000 ثم إلى 14 مليوناً سنة 2002 على كل، تظل المعطيات حول هجرة الكفاءات نادرة وعندما توجد، فإنها تظل تقريبية، كما يوضح الشكل التالى[32]:

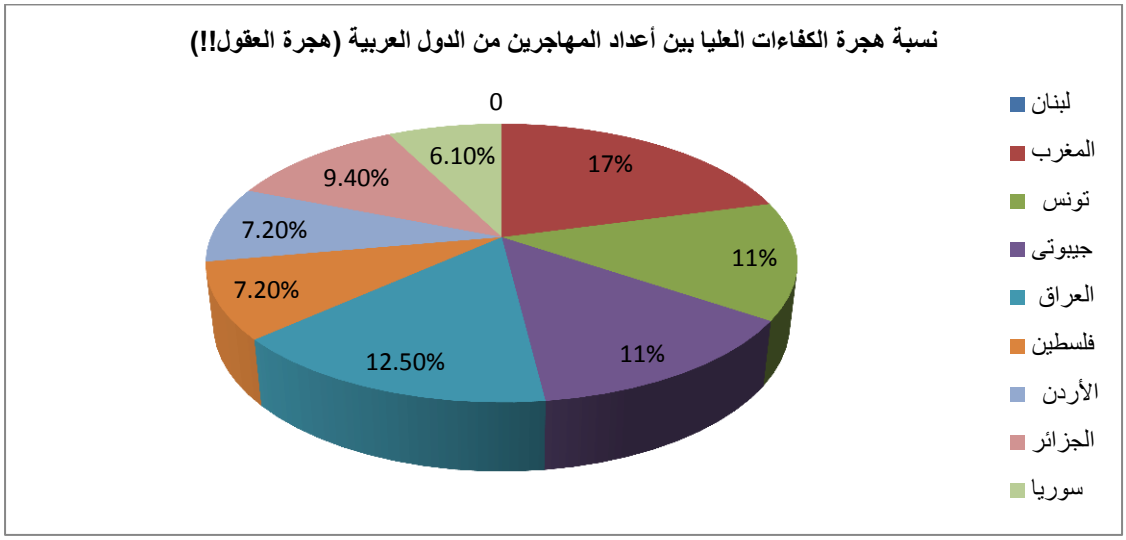

يقيم فى منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية إجمالا حوالى 20 مليون من الأشخاص ذوى الكفاءات العالية، وهو عدد يتزايد باستمرار. ولا يتعدى هذا العدد سنة 2012، 1990 فمثلا وتظل المنطقة العربية من7 مليون شخصا أهم مصادر هذه الهجرة، فنسبة هجرة الحاصلين على شهادات عليا مقارنة مع عدد المهاجرين إلى بلدان المنظمة تختلف من بلد إلى اخر وقد تصل أحيانا إلى مستويات عليا فى بعض البلدان.

كما أن هجرة المغاربيين هى الأقل مهارة وتأتى مصر وسورية والأردن فى مرتبة وسطى بينما الهجرة القادمة من لبنان وفلسطين هى الأكثر كفاءة ففى المنطقة المعنية، وتستقطب الولايات المتحدة الأمريكية وكندا الكفاءات العالية، فالحاصلون على شهادات جامعية يمثلون 58% من مهاجرى الجيل الأول من المنطقة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا مقابل فقط10% فى أربع دول أوروبية تتوفر على احصاءات فى الموضوع وهى: ألمانيا والنمسا واسبانيا وفرنسا. فمن أصل 720 ألف مهاجر من الجيل الأول من بلدان الحوض المتوسطى والحاصلين على شهادات جامعية،320 ألفاً، أى

[32] منظمة الهجرة الدولية، تقرير عام 2011

54% توجهوا إلى كندا والولايات المتحدةالأمريكية، بينما 87% ممن لهم مستوى أقل من الثانوى يعيشون فى أوروبا.

أما فيما يخص تأهيل هذه الكفاءات، فالمنطقة العربية تعرف هجرة قوية أساساً فى قطاعين حساسين، الصحة والتعليم مما يكون له إنعكاس سلبى على الإعداد الصحى والتربوى لرأس المال البشرى فى الدول المرسلة. فالأطباء على الخصوص يعرفون مستوى عال للهجرة نظراً للطلب الكبير فى دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، فعدد هؤلاء يصل إلى27.265 طبيباً وهو ما يقرب من8% من الأطباء المكونين فى المنظمة.

على مستوى الدول العربية، نلاحظ نسبة مهمة لهجرة الأطباء فى الكثير من الدول وخاصة الجزائر التى عرفت نزيفاً من كفاءاتها أثناء الأزمة السياسية والعمليات الإرهابية التى شهدتها خلال تسعينات القرن الماضى. فعدد الأطباء الجزائريين ممن تابعوا دراستهم فى الجزائر ويشتغلون الآن خارج بلدهم وخاصة فى فرنسا، يتعدون 6000 طبيباً حسب بعض المصادر ويصلون إلى ما يقرب من 11 ألف طبيب أخرى وفق المصدر السابق. وهناك دول شهدت هجرة واسعة لأطبائها مثل مصر والسودان وسورية والعراق، وهذه الكفاءات يتم توظيفها فى قطاعات أخرى والكثير منها يعمل فى أبرز مراكز البحث فى الدول المتقدمة ويساهمون فى الإبتكارات العلمية لهذه المراكز ويمكن إعطاء نموذج على ذلك فرنسا حيث يتواجد الباحثون العرب فى مختلف المخابر للمركز الوطنى للبحث العلمى. ومن بين الدول العربية التى تعرف هجرة مكثفة إلى الخارج لبنان والأردن. ففى لبنان، تقدر نسبة الكفاءات المهاجرة بـــ 40% من حجم الهجرة وقد تفاقمت هجرة الكفاءات ابتداء من التسعينات، فبموازاة الأزمة وقلة فرص التشغيل وتقدم النظام التعليمى، كان للظروف الأمنية دور كذلك فى تحفيز خريجى الجامعات على الهجرة، أما فى الأردن، فتشكل الكفاءات 760 ألف مهاجر

فى موريتانيا، تقدر نسبة الكفاءات العاملة فى الخارج ما بين 10.4% إلى 12% من مجموع اليد العاملة الموريتانية الحاصلة على دبلوم جامعى وهذه الكفاءات تمثل ما يزيد عن خمس عدد المهاجرين الموريتانيين فى الخارج 22%.

ومن بين الدول العربية، تظل الجزائر حالة متميزة، فقد عانى هذا البلد من إفتقاد عدد كبير من أطره خلال التسعينات حيث غادر عدد كبير من أطر معاهد وجامعات الجزائر نتيجة عدم الاستقرار السياسى. وهكذا وحسب بعض التقديرات، فإن 70% من أساتذة معهد الرياضيات غادروا البلد فى إتجاه البلد الذى تكونوا فيه. من جهتهم، طالب عدد من

المقاولات التى أرسلت أطرها للتكوين فى الخارج ولم تعد، بإسترجاع مجموع النفقات التى صرفت لهم خلال مدة تكوينهم. ويقدر وزير الخارجية عن 15.200 من الكفاءات المسجلة فى القنصليات الجزائرية فى الخارج. ولكن هناك تقديرات تفوق هذا العدد وتصل إلى 40 ألف إطار/كادر متخصص غادروا الجزائر خلال التسعينات من بينهم 10 آلاف طبيب استقروا فى فرنسا وثلاثة آلاف باحث فى الولايات المتحدة الأمريكية، ويمكن إعتبار تقديرات المجلس الوطنى الاقتصادى والاجتماعى هذه حسب بعض الباحثين مبالغ فيها17 فى المغرب، تتوزع هذه الكفاءات على اختصاصا تمتباينة فى العلوم البحتة والعلومالإجتماعية، ولكن الفئة المستهدفة أكثر من طرف دول الإستقبال هى تلك الحاصلة على شهادات فى التقنيات الجديدة للإعلام والاتصال وهذا ما يشرح الاهتمام المتميز بالمتخرجين من ثلاث معاهد فى المغرب وهى: المعهد الوطنى للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية والمدرسة الوطنية العليا للمعلوميات وتحليل النظم والمدرسة المحمدية للمهندسين.

وتفوق نسب الخريجين المهاجرين إلى الخارج فى هذه المؤسسات أحياناً 50% إلى 60% فى ليبيا، نجد وضعية متناقضة، فبموازاة مع الثروة التى يتوفر عليها هذا البلد والحاجيات الهائلة لتعميره على مستوى البنيات التحتية والقطاعات الإقتصادية، إلا أن معاناته مع الحصار والاضطرابات الأمنية بعد الثورة، حفزت الكثير من الأطر على الهجرة. من جدير بالذكر أن هجرة الكفاءات فى كثير الحالات تكون نتيجة التكوين والدراسة فى بلدان الإستقبال. فعدد الطلبة فى دول منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية قد بلغ 2.349.190 طالباً سنة 2009، نسبة مهمة منهم تتكون من الطلبة العرب، فالطلبة المغاربة على سبيل المثال يشكلون من حيث عددهم أهم فئة طلابية من خارج بلدان المنظمة(37.350 طالبا).

فى الكثير من الحالات، ينتهى الحال بهؤلاء الطلبة إلى "ذهاب بلا عودة"، هؤلاء الطلبة يشكلون مصدراً مهما للكفاءات فى بلدان الإستقبال. إعتباراً لما سبق، نلاحظ أن هجرة الكفاءات هى ظاهرة تتقوى ومن المنتظر تحت تأثير الأسباب المذكورة أن تزداد انتشاراًفى السنوات القادمة. وتجدر الإشارة هنا إلى بحث سبق إجراؤه حول الهجرة المحتملة فى المغرب والذى تمخض عن الذين لهم ميل ضعيف إلى الهجرة (33%)

والذين لهم ميل قوى إلى الهجرة (9%)، ومن بين هذه الفئة الأخيرة نجد أكبر نسبة ممن لهم مستوى تعليمى عال (13%مقارنة مع من لهم ميل ضعيف إلى الهجرة (4%) والذين لا يفكرون فى الهجرة.

المبحث الثالث

اتفاقيات وقواعد دولية وإقليمية لحماية العمالة المهاجرة

هناك جملة من الاتفاقيات الدولية، الصادرة عن منظمة العمل الدولية، وغيرها من الوكالات الدولية، والتى تجعل من أهدافها حماية حقوق العمال المهاجرين منها:

1 - الاتفاقية الدولية رقم (97) لسنة 1949 بشأن الهجرة للعمل، وتعتبر من أهم الاتفاقيات التى عالجت موضوع الهجرة، حيث دخلت حيز التنفيذ فى مايو 1952م وبلغ عدد الدول التى صادقت عليها (43) دولة من بينها دولة عربية واحد فقط هى الجزائر.

2 - الاتفاقية الدولية رقم (143) لسنة 1975 بشان العمال المهاجرين (أحكام تكميلية) والتى دخلت حيز التنفيذ فى ديسمبر 1978 ولم تصدق أى من الدول العربية عليها، وتركز هذه الاتفاقية على الهجرة غير المشروعة والجهود الدولية المطلوبة لمقاومة هذا النوع من الهجرة كما تركز أيضا على تحقيق المساواة فى الفرص والمعاملة بين العمال الموطنين وغيرهم.

3 - الاتفاقية الدولية رقم (111) لسنة 1958 بشأن التمييز فى الاستخدام والمهنة التى دخلت حيز التنفيذ فى يونيو 1960 وهى من الاتفاقيات العامة التى تدعو إلى تكافؤ الفرص والمساواة فى المعاملة فى الاستخدام والمهنة والقضاء على أى تمييز. كما تعتبر من الاتفاقيات الأساسية التى تتابع وفقا للمتابعة الدولية لمنظمة العمل الدولية لإعلان المبادئ والحقوق الأساسية فى العمل الذى أُقر عام 1998. ولغاية يوليو 2005 فإن جميع دول مجلس التعاون الخليجى قد صدقت على هذه الاتفاقية فيما عدا سلطنة عمان.

وتحدد الاتفاقية مفهوم أو مدلول التفرقة باعتباره "كل تمييز أو استبعاد أو تفضيل على أساس الأصل أو اللون أو الجنس أو الدين أو الرأى السياسى أو النشأة القومية أو الأصل الاجتماعى، يكون من شأنه تقويض أو الاخلال بتكافؤ الفرص أو العمالة فى الاستخدام أو المهن."

4 – الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسراهم وهى الاتفاقية التى أقرتها الأمم المتحدة فى 18 ديسمبر 1990، وتم التصديق عليها فى يوليو 2003، وتغطى الاتفاقية اتفاقية حقوق العمل والحقوق الثقافية والتعليم والصحة والسكن وغيرها. كما تشمل العمال المهاجرين النظاميين وغير النظاميين. وتشمل العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وأخيراً تسرى الاتفاقية على جميع العمال المهاجرين دون أى اعتبار لمدة العمل والإقامة، لذلك فهى تسرى على العمال المؤقتين العاملين لمدة محددة.

وتتمثل أهم أحكام الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم:

1- تؤكد الاتفاقية بارتباطها بمواثيق حقوق الإنسان التى أقرتها الأمم المتحدة وأنها جزء من هذه المواثيق.

2- تؤكد على أن يتمتع العمال المهاجرون بمعاملة لا تقل مراعاة عن المعاملة التى تنطبق على رعايا الدولة من حيث الأجر وشروط العمل والاستخدام الآخر (المادة 25).

3- تؤكد الفقرة (3) من المادة (25) إلى أن ضمان حقوق العمال المهاجرين يجب أن تصان حتى وان خالف العامل المهاجر شروط الإقامة أو الاستخدام (إقامة غير شرعية).

4- الحق فى الضمان والتأمين الاجتماعى (المادة 27) حيث نصت على تمتع العمال المهاجرون وأفراد أسرهم بنفس المعاملة لرعايا الدولة فى هذا الشأن، (يتطلب بالتالى إدخال العمال المهاجرين وأسرهم فى الاستفادة من مزايا المعاش التقاعدى – الحقوق التأمينية الأخرى بما فيهم العمال المهاجرون بشكل غير قانونى.)

5- الحق فى التنظيم المادة (26) وجوب أن يكون لهؤلاء الحق فى الانضمام إلى أية نقابة عمالية، والى أى جمعية منشاة وفقا للقانون بقصد حماية مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية والنقابية ومصالحهم الأخرى. المادة (40) من الاتفاقية تنص على أن للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم الحق فى تكوين جمعيات ونقابات عمال لتعزيز وحماية حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من المصالح الإجازة بالحق فى المشاركة السياسية (المادة 42) والتى تنص على وضع إجراءات أو إنشاء مؤسسات يمكن من خلالها أن تراعى فى دول المنشأ ودول العمل الاحتياجات والأمانى والإلتزامات الخاصة للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم ويصبح للعمال وأفراد أسرهم ممثلون فى تلك المؤسسات يتم انتخابهم بحرية.

الفقرة (2) من المادة (42) تؤكد على أن تقوم دولة العمل بتيسير استشارة العمال المهاجرون وأفراد أسرهم أو مشاركتهم فى اتخاذ القرارات المتعلقة بحياة المجتمعات المحلية وإدارتها. الفقرة (3) من نفس المادة تنص على انه يجوز أن يتمتع العمال المهاجرون بالحقوق السياسية فى دولة العمل، إذا منحتهم تلك الدولة من خلال ممارستها سيادتها مثل هذه الحقوق.

5 – اتفاقية تفتيش العمل رقم 81 عام 1947، حيث تعتبر معيار العمل الدولى الأساسى فى موضوع تفتيش العمل فى الصناعة والتجارة، لحماية العمال فى أماكن العمل.

6 – الاتفاقية العربية بشأن تحديد وحماية الأجور عام 1983، وقد وضعت هذه الاتفاقية لقناعة الدول العربية بالرؤية العملية للأجور وكمردود عادل للعمل المنتج ولدرء عوامل التآكل فى ارتفاع معدلات التضخم حفاظاً على الأجر العادل الذى يسمح بمعيشة لائقة وبسبب غياب الحد الأدنى للأجر ضعفت القدرة الشرائية للعمالة الوطنية والعمالة المهاجرة ما جعلها فى مستوى معيشى غير لائق.

موقف الدول العربية من أهم الإلتزامات الدولية لحماية حقوق العمالة المهاجرة

يعد الأستاذ شيبان طاقة، مستشار الشبكة العربية لحقوق الإنسان، من أبرز الخبراء العرب فى متابعة الأطر القانونية التى تنظم أوضاع المهاجرين، ولاسيما من الزاوية الحقوقية، ففى دراسته الحديثة (عام 2013) رصد مواقف الدول العربية من التصديق على والإنضمام الى أهم الاتفاقيات الدولية التى تنظم حقوق العمالة المهاجرة[33]، وجاء فيها:

[33] شيبان طاقة، الإطار القانونى لحقوق العمال المهاجرين فى الدول العربية، الشبكة العربية لحقوق الإنسان، بدعم من "مؤسسة المستقبل" Foundation For the Future، 2013.

جدول بالاتفاقيات الدولية الأساسية لحماية حقوق الإنسان والعمال المهاجرين بشكل خاص والدول العربية المصادقة عليها

الاتفاقية الدولية	الدول المصادقة عليها	الملاحظات
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	- المملكة الأردنية الهاشمية - مملكة البحرين - دولة الكويت - الجمهورية اللبنانية - جمهورية مصر العربية - الجمهورية اليمنية	لم تصادق على هذه الاتفاقية كل من الإمارات و السعودية وعمان إضافة إلى قطر
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	- المملكة الأردنية الهاشمية - مملكة البحرين - دولة الكويت - الجمهورية اللبنانية - جمهورية مصر العربية - الجمهورية اليمنية	لم تصادق على هذه الاتفاقية كل من الإمارات والسعودية وعمان إضافة إلى قطر
الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله	- المملكة الأردنية الهاشمية - الإمارات العربية المتحدة - مملكة البحرين - المملكة العربية السعودية - سلطنة عمان - دولة قطر - دولة الكويت - الجمهورية اللبنانية - جمهورية مصر العربية - الجمهورية اليمنية	
اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة	- المملكة الأردنية الهاشمية - الإمارات العربية المتحدة - مملكة البحرين - المملكة العربية السعودية - سلطنة عمان - دولة قطر - دولة الكويت - الجمهورية اللبنانية - جمهورية مصر العربية - الجمهورية اليمنية	

اتفاقية حقوق الطفل	- المملكة الأردنية الهاشمية - الإمارات العربية المتحدة - مملكة البحرين - المملكة العربية السعودية - سلطنة عمان - دولة قطر - دولة الكويت - الجمهورية اللبنانية - جمهورية مصر العربية - الجمهورية اليمنية	
الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم	- جمهورية مصر العربية	
اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية – بروتوكول منع وقمع الإتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية	- المملكة الأردنية الهاشمية - الإمارات العربية المتحدة - مملكة البحرين - المملكة العربية السعودية - سلطنة عمان - دولة قطر - دولة الكويت - الجمهورية اللبنانية - جمهورية مصر العربية - الجمهورية اليمنية	
اتفاقية منظمة العمل رقم ٢٩	- المملكة الأردنية الهاشمية - الإمارات العربية المتحدة - مملكة البحرين - المملكة العربية السعودية - سلطنة عمان - دولة قطر - دولة الكويت - الجمهورية اللبنانية - جمهورية مصر العربية - الجمهورية اليمنية	
اتفاقية منظمة العمل رقم ٩٧		لم تصادق عليها أي دولة عربية من دول المنطقة
اتفاقية منظمة العمل رقم ٩٨	- المملكة الأردنية الهاشمية - دولة الكويت - الجمهورية اللبنانية - جمهورية مصر العربية - الجمهورية اليمنية	لم تصادق كل دول مجلس التعاون الخليجي على هذه الاتفاقية

اتفاقية منظمة العمل رقم ١١١	- المملكة الأردنية الهاشمية - الإمارات العربية المتحدة - مملكة البحرين - المملكة العربية السعودية - دولة قطر - دولة الكويت - الجمهورية اللبنانية - جمهورية مصر العربية - الجمهورية اليمنية	لم تصادق سلطنة عمان على هذه الاتفاقية
اتفاقية منظمة العمل رقم ١٤٣		لم تصادق عليها أي دولة عربية من دول المنطقة
اتفاقية منظمة العمل رقم ١٨٩		لم تصادق عليها أي دولة عربية من دول المنطقة

وفيما يلى استعراض لأهم القواعد الدولية والإقليمية والثنائية التى تنظم الهجرة وتهدف إلى حماية العمالة المهاجرة.

أولاً: القواعد الدولية لحماية العمالة المهاجرة

تسعى منظمة الهجرة الدولية إلى شراكة مع الحكومات والكيانات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، بما فى ذلك منظمات المهاجرين، لضمان التكامل المستدام للهجرة ضمن عمليات التنمية لصالح الفقراء والتخطيط القطاعى الأوسع على المستوى الوطنى والإقليمى والعالمى، ويتم ذلك فى مجالات الحد من الفقر، والتعليم الأساسى، قطاعات الخدمات العامة وكذلك تدابير العدالة الانتقالية، واستراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث وتبنى البرامج الوطنية، فضلا عن ضمان إيلاء الاعتبار الواجب للهجرة فى جدول أعمال التنمية2015، وفقا لمبادئ محددة وهى[34]:

1. تحسين الإدراك العام للمهاجرين

الدعوة إلى تحول أساسى فى النظرة العامة للهجرة، وعلى أنه مشروع يحتاج إلى إدارة وليست مشكلة يجب حلها، والابتعاد عن النظرة الضيقة وعدم مقارنة هذه الظاهرة على أنها هروب من الفقر مع تأثير سلبى على المجتمعات المضيفة، للاعتراف بالدور المهم الذى يمكن للمهاجرين القيام به كشركاء فى التنمية الرئيسية للبلدان المضيفة وبلاد الاصل.

- تصحيح المفاهيم الخاطئة تجاه الهجرة من خلال معلومات واقعية عن الاتجاهات الحالية ذات الصلة الديموغرافية وغيرها، والغاية من المساهمة الايجابية من المهاجرين تاريخيا.
- إشراك كل من المهاجرين والمجتمع المضيف، وليس أقلها لتجنب التمييز وكراهية الأجانب والعنف ضد المهاجرين.
- مضاعفة الجهود على إدماج المهاجرين التى تنطوى على الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، وخاصة المجتمعات المضيفة ومصممة للسياق المحلى والشخصى للمهاجرين.

[34] الجمعية العامة للامم المتحدة، الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنميةHLD ، ورقة موقف المنظمة الدولية للهجرة2013

- إشراك الجماعات والمجتمعات المهاجرة عبر خلق روابط بين الدول والمساهمة فى تطوير بلدانهم الأصلية.

2. الهجرة فى ضوء خطط التنمية

تشجيع إدماج الهجرة فى التنمية والتخطيط القطاعى الأوسع نطاقا، على المستويات المحلية والوطنية والعالمية وعلى حد سواء فى البلدان النامية والمتقدمة.

- الشروع فى عملية إدماج الهجرة فى التخطيط الإنمائى ذات الملكية الوطنية الكاملة والتى تتم العامة ومرئية.
- إنشاء أو تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية المعينة أو لجان تنسيق مشتركة بين الوزارات لإدارة العلاقة بين الهجرة والتنمية.
- تشجيع نهج أصحاب المصلحة المتعددين، بما فى ذلك جميع الوزارات المعنية والهيئات الحكومية وكذلك المجتمع المدنى، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات الشتات.
- نظر فى المواضيع القطاعية حاسمة فى عملية الإدماج، وخاصة قضايا من "تمويل التنمية"، سياسة سوق العمل، والصحة المهاجرين وحماية حقوق الإنسان.
- النظر فى الاتجاهات الديموغرافية سياسات الهجرة والتنمية، وخاصة فرصا وتحديات المحيطة بطالة الشباب والهجرة والشباب من عواقب الشيخوخة الديموغرافية لسياسات الهجرة.
- يمكن التعاون الثنائى، وخاصة من خلال الحوار بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد أو على المستوى الإقليمى زيادة كبيرة تعميم العمليات.

3. حماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين

كفالة احترام وحماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين. على وجه التحديد، وتعزيز نهج أكثر القائم على الحقوق الهجرة التى تضمن وصول المهاجرين بحقوقهم الاجتماعية والاقتصادية، مع الأخذ فى الاعتبار نقاط الضعف متباينة على أساس نوع الجنس، والعمر، والصحة، والوضع القانونى وغيرها من العوامل .

- تشجيع التنمية والتنفيذ الفعال للقوانين وطنية لحماية حقوق جميع المهاجرين، بما فى ذلك ضمان أجور منصفة وشروط العمل والوصول غير التمييزى إلى الإجراءات القانونية الواجبة والصحية ذات الصلة وغيرها من الخدمات الاجتماعية.
- تشجيع تطوير الاتفاقات الثنائية والإقليمية أكثر لتسهيل قابلية الضمان الاجتماعى والمزايا الأخرى ذات الصلة.
- حث الدول على تعزيز السياسات الصحية التى تراعى حساسيات المهاجرين، مع المساواة فى الحصول على الصحة والوقاية من الأمراض، تخضع لقوانين والممارسات الوطنية ودون تمييز.
- توفير قدر أكبر من الحماية والدعم للأسر المتباعدة بسبب الهجرة.
- دعوة الدول إلى النظر فى تنظيم مركز طويلة الأمد المهاجرين غير الشرعيين فى وضع جيد للقانون، لتحسين حمايتهم والمساهمة فى القاعدة الضريبية.

4. إدارة الهجرة فى حالات الأزمات

- الاعتراف بالدور المهم الذى يمكن للهجرة المؤقتة والدائرية أن تقوم به فى تسهيل الانتعاش بعد الأزمة والتكيف مع تغير المناخ والتدهور البيئى.
- تدرج تدابير التأهب للكوارث والمرونة فى خطط التنمية للحد من خطر الهجرة القسرية وتأثير سلبى على التنمية، وتشمل المهاجرين فى عملية التخطيط.
- وضع تدابير لحماية ومساعدة أكثر عرضة المهاجرين الذين تقطعت بهم السبل على نحو فعال فى البلدان المضيفة فى حالات الأزمات، والمهاجرين فى تدفقات الهجرة المختلطة. سواء كانت ذات منشأ وبلدان المقصد لديهم مسؤوليات فى هذا الصدد. وينبغى للدول أيضا أن تنظر فى الآثار الطويلة الأجل للتنمية من الأزمات التى تؤثر على المهاجرين.
- تأكد من أكبر أوجه التآزر بين العدالة الانتقالية، وحل النزاعات على الأراضى والممتلكات والحصول على تعويضات، من جهة، والبحث عن حلول دائمة للتشرد الداخلى والدولى، من جهة أخرى.

5. تعزيز بناء الأدلة ووضع السياسات القائمة على المعرفة بشأن الهجرة:

- وضع مؤشرات قابلة للمقارنة والبيانات المتعلقة بالهجرة، وعلى العلاقة بين الهجرة والتنمية، وتعزيز قدرة الدول على التقاط البيانات عن طريق جملة أمور، ودمج مؤشرات الهجرة فى تعدادات السكان والمسوح الروتينية الأخرى.
- تشجيع المزيد من الأبحاث على مساهمات المهاجرين، بمن فيهم اللاجئون، فى التنمية، بل على العلاقة بين تغير المناخ والبيئة وانتقال العمالة، والهجرة والصحة، وكذلك عن الآثار التنموية للأزمات الهجرة.
- الاستثمار فى بناء الهجرة البحوث والبيانات القدرات فى البلدان النامية، وتطوير شبكات البحوث والمراصد لتعزيز تبادل الممارسات الجيدة.
- تشجيع جميع البلدان على إعداد "ملامح الهجرة" على أساس منتظم لتعزيز المزيد من اتساق السياسات ووضع السياسات المبنية على الأدلة.
- تسهيل العمل على الصعيدين العالمى والإقليمى لتمويل وتطوير المزيد من التقييمات المنتظمة وتقييم أثر مبادرات الهجرة والتنمية.

6. تعزيز اتساق السياسات والتطوير المؤسسى

- مراعاة للإحصاءات العالمية للهجرة، ينبغى توجيه مزيد من الاهتمام للتحديات والفرص المحددة فيما يتعلق بالهجرة فيما بين بلدان الجنوب.
- تشجيع الدول على ضمان كاف للقنوات الهجرة القانونية، وعند احتياجات العمل هى مؤقتة، والمؤقتة لتصميم برامج الهجرة الدائرية العمل للعمال الأقل مهارة تنسيق سياسات الهجرة وبالتالى، احتياجات سوق العمل، والأولويات التنموية.
- تشجيع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والعمليات الاستشارية الإقليمية بشأن الهجرة إلى إيلاء المزيد من الاهتمام لسياسات الهجرة والتنمية.
- حث الدول على ضمان استمرار التمويل للمبادرات الهجرة والتنمية، خاصة فى ضوء الركود الاقتصادى العالمى.

ثانياً: الإلتزامات الدولية العامة[35]

- أن تتحمل الدول التزامات باحترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان الأساسية لجميع الأفراد الموجودين فى أراضيها، بما فى ذلك جميع المهاجرين.
- ينص القانون الدولى لحقوق الإنسان على إمكانية إجراء تفريق مشروع فى ظروف محددة بين المواطنين وغير المواطنين مثل حق المشاركة فى الانتخابات، والتصويت والترشح للانتخاب يقتصر على المواطنين.
- إن التمييز المشروع بين المواطنين وغير المواطنين، وبين المهاجرين وغير المهاجرين، أو بين مجموعات مختلفة من المهاجرين، يجب أن يستند إلى معايير "متناسبة ومعقولة"، ويجب بوجه عام، أن تكون هذه المعايير متناسبة مع الغرض الذى اعتمدتها الدولة من أجله، وأن يكون الغرض أو الهدف فى حد ذاته مشروعا.

الحق فى التعليم:

- أن توفير التعليم الابتدائى للجميع من العناصر الأساسية للحق فى التعليم وإن أى معاملة تفضيلية تسفر عن الحرمان من جوانب أخرى من الحق فى التعليم أو تقييده على هذا الأساس، تعتبر بداهة انتهاكا لهذا الحق، إلا إذا كانت تستند إلى معايير موضوعية ومعقولة. وفى هذا السياق، لا يجوز أن تستخدم الدول وضع الهجرة للأطفال الموثق أو غير الموثق لتبرير معاملتهم بطريقة مختلفة. وتجدر الإشارة إلى أن جميع الأطفال، فى مختلف البلدان، يمنحون فرصة الحصول على التعليم الابتدائى، بغض النظر عن وضعهم.
- ضمان فتح أبواب المؤسسات التعليمية العامة أمام غير المواطنين وأبناء المهاجرين المقيمين فى أراضى الدولة دون وثائق رسمية وتجنب التفريق العنصرى فى المدارس وتطبيق معايير مختلفة فى معاملة غير المواطنين تقوم على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومى أو العرقى فى المدارس الابتدائية والثانوية.
- يولى الاعتبار الأول لمصالح الطفل الفضلى والإلتزام القانونى بتسجيل الطفل بعد ولادته فورا و حقه فى اسم و فى اكتساب جنسية تتصل بوجه خاص

---

[35] تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان" تقرير الحقوق الاقتصادية والثقافية للمهاجرين فى البلدان المضيفة والتزامات الدول"، المجلس الاقتصادى والاجتماعى، الأمم المتحدة، الأول من يناير 2010.

بالتعليم الابتدائى، و تنطبق أيضا على التعليم الثانوى، طالما أن الطلاب هم دون سن ١٨ سنة. وإن الوضع غير الموثق للمهاجر، بسبب عدم الامتثال للالتزام بتسجيل الطفل بعد ولادته فورا على سبيل المثال، لا يمكن مطلقا أن يكون مبررا للاستبعاد من الحصول على التعليم. وينطبق حظر التمييز على أساس الجنسية على قدم المساواة فى هذا المجال ويحظر بوجه خاص، أى تمييز على أساس وضع الطفل ك شخص غير مصحوب أو منفصل، أو باعتباره لاجئا، أو طالبا للجوء أو مهاجرا.

- لكل طفل من أطفال العامل المهاجر الحق الأساسى فى الحصول على التعليم على أساس المساواة فى المعاملة مع رعايا الدولة المعنية. ولا يجوز رفض أو تقييد إمكانية الالتحاق بالمؤسسات الحكومية للتعليم قبل المدرسى أو بالمدارس بسبب الوضع غير النظامى من حيث الإقامة أو الاستخدام لأى من الأبوين أو بسبب الوضع غير النظامى لإقامة الطفل فى دولة العمل.
- يتمتع أفراد أسر العمال المهاجرين بالمساواة فى المعاملة مع رعايا الدولة المضيفة فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى المؤسسات والخدمات التعليمية، مع مراعاة متطلبات القبول وغيرها من أنظمة المؤسسات والخدمات المعنية وإمكانية الوصول إلى مؤسسات وخدمات التوجيه والتدريب المهنيين، شريطة الوفاء بمتطلبات الاشتراك فيها.

الحق فى الرعاية الصحية:

- التزام الدول باحترام الحق فى الصحة عن طريق جملة أمور من ضمنها، الإمساك عن منع أو تقييد إتاحة فرص متكافئة لجميع الأشخاص، بمن فيهم من طالبو اللجوء والمهاجرون غير القانونيين، للحصول على الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية والمسكنة.
- يتعين على الدول أن تتخذ الخطوات اللازمة لتأمين الممارسة الكاملة للصحة، بما فى ذلك صحة الأم والطفل والصحة الإنجابية؛ وتحسين جميع جوانب الصحة البيئية والصناعية والوقاية من الأمراض وعلاجها و مكافحتها. وهذه الأشياء هى أمور مركزية فيما يتصل بحق المهاجرين فى الصحة، سواء أثناء مرورهم العابر أو أثناء تواجدهم فى البلدان المضيفة.

- تتضمن الحريات الحق فى أن يتحرر الشخص من التعرض للعلاج الطبى دون رضاه أو من إجراء اختبار فيروس نقص المناعة البشرية عليه بشكل قسرى. وبالمثل، فإن التحرر من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة يشكل عنصرا هاما من عناصر إعمال الحق فى الصحة.
- حق الجميع فى الحصول على نظام للحماية على قدم المساواة؛ ونظام للوقاية من الأمراض و معالجتها ومكافحتها وإمكانية الحصول على الأدوية الأساسية، وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية وإمكانية الحصول على المعلومات و على التثقيف عن الصحة بصيغ ولغات مختلفة، ولا سيما لمنع أنماط السلوك غير الصحية أو الخطرة.

- يجب على الدول يجب على الدول النظر فى العناصر التالية، مع إدراج تدابير خاصة لمجموعات معينة من السكان، مثل المهاجرين:
  - توافر المرافق الصحية العامة العاملة والسلع والخدمات والبرامج الصحية.
  - إمكانية الوصول إليها، بما فى ذلك جوانبها المادية والمالية.
  - المقبولية بحيث يجب أن تكون المرافق والسلع والخدمات الصحية مراعية للاعتبارات الانسانية ومناسبة ثقافيا وتحترم السرية.
  - يجب أن تكون جميع المرافق والسلع والخدمات الصحية ذات نوعية جيدة وفقا للمتطلبات العلمية والطبية.
- تعزز الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم أيضا مبدأ عدم التمييز فمن حق العمال المهاجرين وأسرهم تلقى أية عناية طبية تكون مطلوبة بصورة عاجلة لحفظ حيا تهم أو لتلافى ضرر لا يمكن علاجه يلحق بصحتهم،وذلك على أساس المساواة فى المعاملة مع رعايا الدولة المعنية. ولا يجوز أن يُحرم هؤلاء من هذه العناية الطبية الطارئة بسبب أية مخالفة فيما يتعلق بالإقامة.
- ركزت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والاهتمام بوضع العاملات المهاجرات، بما فى ذلك فى ما يتعلق بالحق فى الصحة الجنسية والإنجابية.

- تستحق بعض المسائل المتعلقة بحالة الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية دراسة متأنية وهى تشمل ما يل ي: فرض قيود على طالبى اللجوء المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية ؛ وفرض قيود السفر بشكل عام على الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والاستهداف المحدد، فى بعض الأحيان، لمواطنين من بلدان معينة ذات معدل انتشار مرتفع؛ والترحيل عند الوصول وعند تجديد الإقامة إذا ورد تشخيص يفيد بإصابة الشخص المعنى بفيروس نقص المناعة البشرية حتى فى الحالات التى لا تتوفر فيها، أو لا يمكن الحصول فيها، على الاستشارة والعلاج والرعاية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية فى البلد الأصلى للشخص المعنى.

الحق فى سكن ملائم:

- الإلتزام بضمان الحصول على الحق فى السكن الملائم والتمتع به، على قدم المساواة، فمن حق الأفراد، وكذلك الأسر، الحصول على مسكن ملائم بغض النظر عن السن أو الوضع الاقتصادى أو الانتساب إلى جماعة أو غيرها أو المركز الاجتماعى أو غير ذلك من العوامل.
- يجب على الدول أن تعمل على تفادى التفريق العنصرى فى الإسكان.
- حثت الاتفاقية الدول لكى تقوم بتحسين الحالة السكنية للأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض بعدة سبل، من بينها بناء وترميم مجمعات السكن الاجتماعى.

الحق فى الغذاء:

- حق كل شخص فى مستوى معيشى كاف له ولأسرته، يوفر ما يفى بحاجتهم من الغذاء.
- لكل إنسان الحق الأساسى فى التحرر من الجوع.
- أهمية ضمان توفر الغذاء بكمية ونوعية تكفيان لتلبية الاحتياجات التغذوية للأفراد، وخلو الغذاء من المواد الضارة وكونه مقبولا فى سياق ثقافى معين.
- يقع على الدول التزام مباشر بضمان حصول الأشخاص المحتجزين، بمن فيهم المهاجرون، على الحق فى الغذاء الكافى،حيث أنهم يعتبرون غير قادرين على إطعام أنفسهم.

- أن التمييز فى إتاحة الغذاء تمييزا يقوم على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأى السياسى أو غيره، أو الأصل القومى أو الاجتماعى، أو الملكية، أو المولد أو غير ذلك من الأوضاع لا يمكن تبريره فى ظل أية ظروف، بما فيها ظروف تدنى مستويات الموارد.
- ينبغى أن يكون الغذاء الكافى والمتاح والميسور للعمال المهاجرين مقبولا من الناحية الثقافية.
- على الدول اتخاذ لخطوات الملائمة واقتراح الاستراتيجيات التى تسهم فى رفع مستوى الوعى لدى عائلات المهاجرين، بهدف الترويج لاستخدام تحويلات المهاجرين على نحو كفء فى استثمارات قد تحسن من سبل عيشهم، بما فى ذلك الأمن الغذائى لعائلاتهم.

الضمان الاجتماعى والحماية الاجتماعية:

- لا يحق للدول، من حيث المبدأ، أن تستبعد العمال المهاجرين بصورة تعسفية من مخططات الضمان الاجتماعى والحماية الاجتماعية.
- كما أن مبدأ المساواة ومنع التمييز على أساس الجنسية يطبق فيما يتعلق بالحق فى الضمان الاجتماعى،بما فى ذلك التأمين الاجتماعى والحماية الاجتماعية.
- وتنص الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم على أن يتمتع جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم فى دولة العمل بنفس المعاملة التى يُعامل بها رعايا تلك الدولة بقدر استيفائهم للشروط التى ينص عليها التشريع المنطبق فى تلك الدولة والمعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف المنطبقة فيها. وينبغى للدول أيضا أن تنظر فى إمكانية رد الاشتراكات فى الحالات التى لا يسمح فيها التشريع المنطبق للعمال المهاجرين بالتمتع باستحقاق ما.
- الحق فى الضمان الاجتماعى يشمل كلا النظامين القائم وغير القائم على دفع الاشتراكات.
- ينبغى تمكين غير المواطنين من الوصول إلى المخططات غير القائمة على الاشتراكات لدعم دخلهم، وتيسير حصولهم على الرعاية الصحية والدعم الأسرى. ويجب أن تكون أى قيود، بما فى ذلك فترة التأهل، متناسبة ومعقولة. ويحق لكل

شخص، بصرف النظر عن جنسيته أو إقامته أو وضعه كمهاجر، أن يتمتع بالرعاية الطبية الأولية والرعاية فى حالات الطوارئ.

حقوق العامل:

- حماية العمال من الاستغلال وسوء المعاملة هى عنصر أساسى من عناصر حقوق الإنسان المتعلقة بالعمل، وعلى الأخص فى حالات الضعف و الاختلال الكبير فى ميزان القوى بين العمال وأرباب العمل.
- إلغاء جميع أشكال العمل الجبرى أو الإلزامى، والقضاء فعليا على عمل الأطفال، والقضاء على التمييز فى الاستخدام و المهنة، وحرية التنظيم النقابى والاعتراف الفعلى بالحق فى التفاوض الجماعى.
- على الدول مراعاة الحق فى العمل فى جملة أمور منها حظر السخرة أو العمل الجبرى، وعدم حرمان أحد من الحق فى تكافؤ الفرص فى الحصول على عمل لائق أو تقييد هذا الحق، ولا سيما بالنسبة إلى المحرومين والمهمشين من أفراد ومجموعات، وكذلك السجناء أو المحتجزين، وأفراد الأقليات والعمال المهاجرين.
- ينبغى على الدول أن تتخذ التدابير لاستئصال التمييز ضد غير المواطنين فيما يتعلق بشروط ومتطلبات العمل، بما فى ذلك قواعد وممارسات التوظيف التى تنطوى على أغراض أو آثار تمييزية ومنع ومعالجة المشاكل الخطيرة التى يواجههاعادة العمال غير المواطنين، ولا سيما خدم المنازل منهم، بما فى ذلك عبودية الدَّيْن وحجز جوازات السفر والحبس غير القانونى والاغتصاب والاعتداء الجسدى.
- عندما يحصل مهاجر على عمل، فإنه يكتسب حقوق العامل التى يجب الاعتراف بها وكفالتها، بغض النظرعن وضعه القانونى أو غير القانونى فى الدولة التى يعمل بها.

الحقوق الثقافية للمهاجرين:

- ينبغى للدول أن تولى اهتماما خاصا لحماية الهويات الثقافية للمهاجرين، وكذلك للغاتهم ودينهم وفنونهم الشعبية، وحقهم فى عقد لقاءات ثقافية وفنية ولقاءات للحوار بين الثقافات. وينبغى ألا تمنع الدول المهاجرين من الاحتفاظ بخلفياتهم الثقافية مع بلدانهم الأصلية.

- ينبغى للدول اتخاذ تدابير ملائمة أو تنفيذ برامج ملائمة، لدعم الأقليات أو الشرائح المجتمعية الأخرى، بما فيها مجتمعات المهاجرين، فى جهودها الرامية إلى الحفاظ على ثقافتها.
- من حق الأشخاص المنتمين إلى أقليات فى التمتع بثقافتهم الخاصة وإعلان وممارسة دينهم الخاص واستخدام لغتهم الخاصة، وكذلك تنطبق على العمال المهاجرين.
- فيما يتعلق بالأطفال، فإن دول العمل تسعى إلى تيسير تعليم اللغة والثقافة الأصليتين لأولاد العمال المهاجرين، وفى هذا الصدد، تتعاون معها دول المنشأ حيثما كان ذلك مناسب.

ثالثاً: قواعد واتفاقيات إقليمية وثنائية بشأن الهجرة

أولاً: السعودية وأندونيسيا

كان مضمون الاتفاقية التى جرى توقيعها فى الرياض بهدف تعزيز روابط التعاون بين المملكة وإندونيسيا فى مجال توظيف العمالة المنزلية بما يحقق مصالح البلدين، ولضبط العلاقة التعاقدية بين العامل وصاحب العمل بهدف حماية حقوق كل الأطرا، ووفقا لبيان وزارة العمل، نصت بنود الاتفاقية على[36] :

1 – وضع صيغة عقد عمل موحد للعمالة المنزلية تقره الجهات المختصة فى السعودية وإندونيسيا.

2 – أن يكون توظيف تلك العمالة من خلال مكاتب أو شركات مرخصة فى كلا البلدين.

3 – تنظيم وضبط تكاليف الاستقدام وتمكين أطراف العقد من اللجوء إلى السلطات المختصة فى حال وقوع أى خلاف تعاقدى وفقا للوائح والقوانين المعمول بها.

4 – تأمين العمالة المؤهلة واللائقة طبيا بحيث تكون مدربة فى معاهد أو مراكز متخصصة فى الأعمال المنزلية، وأن تجتاز الاشتراطات الصحية التى تثبت خلوها من جميع الأمراض المعدية من خلال فحص طبى فى مراكز معتمدة وموثوق بها.

[36] http://classic.aawsat.com/details.asp?section=43&article=762102&issueno=12868#.

5 – أن لا تكون العمالة المرشحة للعمل ممن قيدت فى حقها إشكالات أو حقوق قانونية أو جنائية، وأن تكون ملتزمة بالأنظمة والتعاليم والآداب والعادات وقواعد السلوك التى تجب مراعاتها أثناء فترة إقامتها وعملها فى السعودية.

6 – كما ألزمت الاتفاقية صاحب العمل بإجراء عقد عمل تحدد فيه كل الحقوق والواجبات، إلى جانب توفير بيئة إقامة مناسبة للعامل المنزلى.

وتعد هذه الاتفاقية الرابعة بعد اتفاقيات الفلبين والهند وسريلانكا، وتأتى ضمن جهود وزارة العمل لفتح أسواق جديدة ومتنوعة من الدول المصدرة للعمالة المنزلية، لتوفير مزيد من الخيارات للمواطنين، وتنظيم عملية الاستقدام، لا سيما بعد تطبيق لائحة العمالة المنزلية، وإنشاء لجان خاصة لتسوية المنازعات للعمالة المنزلية.

يذكر أن الاتفاقيات الأربع التى وقعتها المملكة مع الدول المصدرة للعمالة حتى الآن تعمل على تغطية نحو 70 فى المائة من الطلب على العمالة المنزلية فى البلاد، وتسعى وزارة العمل فى الوقت الحالى لإغلاق الطلب من خلال توقيع مزيد من الاتفاقيات مع دول أخرى آسيوية وأفريقية.

ثانياً: دول المغرب العربى والاتحاد الأوروبى[37]

وقع وزير الخارجية المغربى فى بروكسل اتفاقية بعنوان "الشراكة من أجل الهجرة والتنقل بين المغرب والاتحاد الأوروبى"، وتهدف إلى ضبط تيارات الهجرة والتنقل وتحقيق ملاءمة العرض والطلب على العمالة، ومكافحة الهجرة السرية، وتحسين الحماية الدولية للاجئين، وتنظيم "حركة الأدمغة وتنقلها" كبديل عن حركة هروب الأدمغة.

وكانت المفاوضات بين المغرب والاتحاد الأوروبى بشأن هذه الاتفاقية قد أطلقت فى أكتوبر 2011، فى نفس الشهر الذى تم فيه تطبيق النظام المعلوماتى الأوروبى الموحد للتأشيرة فى المغرب, والذى يسمح بتبادل المعلومات حول التأشيرة بين الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى ويستعمل المؤشرات البيومترية للتعرف على الأشخاص الحاملين للتأشيرات الأوروبية.

37 http://www.egypt.iom.int/Doc/ALO-IOM%20report%20on%20Intra-regional%20labour%20mobility%20Arabic.pdf 37

وفى بداية مارس 2014، جرى التوقيع على التصريح السياسى الخاص بهذه المفاوضات فى الرباط بين رئيس الحكومة المغربية وبين رئيس اللجنة الأوروبية، خلال الزيارة التى قام بها الأخير للمغرب.

ثالثاً: الجزائر وفرنسا[38]

تسعى فرنسا منذ عام 2013 إلى إعادة إحياء النقاش بخصوص الاتفاقية الجزائرية الفرنسية المبرمة سنة 1968، المتعلقة بالهجرة وحركة تنقل الأشخاص فى البلدين، من أجل تقليص هامش "الأفضلية" التى يتمتع بها الجزائريون مقارنة مع الجاليات الأخرى فى فرنسا. واهتمت اللجنة القانونية الدولية باريس–الجزائر بمناقشة الاتفاقية المبرمة بين البلدين فى ديسمبر 1968، والمتعلقة بتنقل الأشخاص، وشارك فى اللقاء محامون ومسؤولون فى هيئات رسمية فرنسية. وقد أجمعت تدخلات المعنيين على التطبيق الصارم لهذه الاتفاقيه[39].

رابعاً: السعودية والبحرين[40]

اتفقت البحرين والسعودية على تسهيل اجراءات تنقل الاشخاص بين البلدين عبر الجسر الذى يربط بينهما بما فى ذلك إلغاء ختم جوازات مواطنى الدولتين فى المنفذ الحيوى.

خامساً: إتفاقية تعاون بين العراق والمنظمة الدولية للهجرة

تسعى الاتفاقية إلى تعزيز وتطوير علاقات وسبل التعاون بين حكومة العراق والمنظمة الدولية للهجرة عن طريق تقديم التسهيلات لعمل المنظمة لغرض تنفيذ البرامج وتقديم الخدمات الخاصة بقضايا الهجرة والنزوح. وتقديم خدمات إستشارية وتنفيذ برامج تعاون فنى حول قضايا الهجرة والصحة وقانون الهجرة الدولى ومعلومات عن الهجرة ومكافحة الإتجار بالبشر وهجرة المواطنين والأجانب ومساعدة النازحين داخلياً وخارجياً وعودة الموارد البشرية المؤهلة والنشاطات الأخرى التى تشجع على العودة، وتهدف الاتفاقية إلى

[38] الاتفاقية الجزائرية الفرنسية الموقّعة فى 27 ديسمبر 1968،
http://www.elkhabar.com/ar/autres/mousahamat/315255.html

[39] http://www.elkhabar.com/ar/politique/339455.html

[40] جسر الملك حمد مع السعودية يمهد لانتعاش اقتصادى،http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/2014/09/07

تشجيع المنظمات التى تتعامل مع جمهورية العراق فى مجالات الهجرة إلى العمل فى العراق وفق صيغ وسياقات متفق عليها[41].

سادساً: سياسات الهجرة لدى الاتحاد الأوروبى

وافقت دول الاتحاد الأوروبى على وضع سياسة عامة للهجرة للتأكد من التحكم بشكل جيد فى الهجرة الشرعية إلى الاتحاد الأوروبى، لتحسين تدابير الاندماج بالنسبة للمهاجرين وعائلاتهم ولتعزيز التعاون مع الدول التى يأتى منها المهاجرون.

ويُعد "النهج العالمى للهجرة" ('global approach to migration') هذا بعدًا خارجيًا لسياسة الهجرة للاتحاد الأوروبى. وهو إطار للحوار والتعاون مع الدول غير الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى فى مجال الهجرة ويعتبر عنصرًا مركزيًا لأهداف برنامج ستوكهولم، الذى يشمل:

1 – تشجيع القدرة على التنقل والهجرة الشرعية إلى الاتحاد الأوروبى، مع تعزيز التنمية فى دول المهاجرين الأم لتحسين مستويات المعيشة وتقليل "هجرة العقول".

2 – التأكد من وضع سياسة متماسكة داخل الاتحاد الأوروبى حتى يتم دمج النهج العالمى للهجرة بشكل كامل فى مبادرات الاتحاد الأوروبى التى تكون خارج الاتحاد، بما فى ذلك تطوير العمل فى مجال المساعدات والعلاقات الخارجية.

3 – تعزيز الهجرة الشرعية مع منع الهجرة غير النظامية.

4 – المبادرات التى تحول أولويات ومقترحات برنامج ستوكهولم إلى ممارسات توجد فى خطة العمل لتنفيذ برنامج ستوكهولم (Action Plan on implementing the Stockholm Programme (2010.

المبحث الرابع

مبادرات وتجارب لتعزيز دور الكفاءات المهاجرة فى التنمية بالعالم العربى

يهتم هذا المبحث بتحليل علاقة الهجرة العائدة بالتنمية ولذلك يركز على أهم المقترحات والتوصيات التى طرحت بشأن تعزيز دور هجرة وتنقل العمالة العربية فى دعم فرص التشغيل من خلال استعراض سياسات بعض البلدان العربية لاستيعاب الهجرة العائدة،

[41] http://www.elaph.com/Web/Politics/2009/3/424848.htm

وعرض لبعض حالات بلدان المنشأ فى المنطقة العربية كما يقدم هذا المبحث أيضاً بعض التوصيات حول الهجرة العائدة وطرق تفعيل دورها فى التنمية فى بلدان الوطن العربى.

وهناك جملة من المقترحات والتوصيات مستخلصة مما تم طرحه أفكار وتجارب بهدف تعزيز دور هجرة وتنقل العمالة العربية فى دعم فرص التشغيل، ومن منطلق تعدد تلك المقترحات تم تصنيفها فى المحاور الآتية:

المحور الأول: العودة للوطن

قدمت بعض الدول النامية مثل سنغافورة وتايوان الهند والصين تجربتها فى هذا الصدد من خلال وضع سياسة وبرامج مدروسة لاستقطاب عقولها المفكرة من الغرب، تضمنت تلك السياسة تأسيس شبكات معلومات واسعة يمكن بواسطتها للكفاءة أن تعثر على عمل مناسب لاختصاصها فى وطنها الأم، وبدأت تلك الدول بتاسيس البنية التحتية لاستغلال تلك العقول فى مشاريع البحث والتطوير وإنشات مؤسسات شبيهة للموجودة فى الدول الصناعية الغربية. وظهر علامات النجاح على بعض المشاريع إلا أنها لم تستطع بعد استقطاب معظم الأعداد الهائلة المنتشرة فى دول الغرب التى فضلت البقاء فى مواطنها الجديدة لكنها اعلنت استعدادها لمساعدة الوطن الأم من بعد كما حدث فى إفريقيا حيث شاركت عشرة بلدان إفريقية فى برنامج عودة الكفاءات الوطنية RQAN وتمثلت تسهيلاته فى دعم تمويل المهاجر بفرص السكن والرواتب وغيرها إلا أن البرنامج لم يحقق النجاح المرجو[42].

المحور الثانى: الاستثمار عن بعد

وهو خيار بقاء العقول المفكرة فى الدول الغربية والاستمرار فى عملها ضمن مؤسسات تلك الدول، ثم إقامة مشاريع تربط الكفاءة بالوطن الأم بدون الحاجة إلى العودة والاستقرار الدائم فى الوطن الأم، ومن جملة هذه المشاريع إقامة برامج البحث العلمى والتقنى وإشراك الكفاءات كمشرفين على الأبحاث العلمية والتقنية تاسيسا على البنية التحتية العلمية والتقنية المتوفرة فى الدول الغربية وبعض الدول النامية، وبناء على ذلك

[42] نادر عبد الغفور أحمد، مشاريع الاستفادة من العقول العراقية المهاجرة، العقول العراقية المهاجرة بين الاستنزاف والاستثمار: دراسة تحليلية لهجرة العقول العراقية المفكرة وكيفية استثمارها لخدمة عراق المستقبل، دراسة غير منشورة، http://alakhbaar.org/docs/iraqi

يتم تشكيل جملة من العلاقات المهنية والاجتماعية والدولية اسسها وجود المهاجر فى المهجر وهو خيار أُطلق عليه اسم الاستثمار من بعد[43].

وبدأ هذا الخيار يبرز فى الآونة الأخيرة كبديل عن خيار العودة بسبب فشل معظم الدول النامية فى الاستقطاب المباشر لعودة الكفاءات وعدم قدرتها ماديا وصناعيا على توفير البنية التحتية وإقامة مؤسسات صناعية متطورة يمكنها استقطاب الكفاءة.

المحور الثالث: الاستفادة الاقتصادية للهجرة

تُظهر التقارير الدولية مدى الاستفادة الاقتصادية للدول من تصاعد عمليات الهجرة، حيث أصدر للبنك الدولى العام الجارى تقريرا بعنوان "موجز الهجرة والتنمية" والذى يتوقع إرسال العمال المهاجرون من البلدان النامية تحويلات قيمتها 436 مليار دولار إلى بلدانهم بالرغم من زيادة عمليات الترحيل من بعض البلدان المضيفة[44].

وجاءت التقديرات المُعدَّلة فى تدفقات التحويلات إلى البلدان النامية 7.8 فى المائة عن مستواها فى عام 2013 والبالغ 404 مليارات دولار لترتفع إلى 516 مليار دولار فى عام 2016، ومنها تلك التى تتدفق على البلدان مرتفعة الدخل ستبلغ 581 مليار دولار هذا العام صعودا من 542 مليار دولار فى عام 2013 لتصل إلى 681 مليار دولار فى عام2016[45].

وبناء على ذلك، نلاحظ أن ما زالت التحويلات النقدية مصدرا رئيسيا لتدفقات الموارد الخارجية إلى البلدان النامية، وهى تفوق كثيرا المساعدات الإنمائية الرسمية، وتتسم بأنها أكثر استقرارا من تدفقات الديون الخاصة والاستثمارات فى أسهم رأس المال. وفى كثير من البلدان النامية تُشكِّل التحويلات مصدرا مهما للنقد ىيتجاوز العائدات من الصادرات الرئيسية، ويُغطِّى تكلفة جزء كبير من الواردات.

وتعتبر تحويلات العاملين أكثر استقراراً من مصادر التمويل الخارجى الأخرى مثل الاستثمار الأجنبى المباشر والمساعدات الرسمية للتنمية والسياحة. كما تذهب تحويلات العاملين مباشرة إلى الأسر وبالتالى تساهم فى خفض الفقر وإنشاء المشروعات الصغيرة

---

[43] نفس المرجع السابق، ص:59.

[44] البنك الدولي: التحويلات إلى البلدان النامية ستظل قوية هذا العام رغم زيادة ترحيل العمال المهاجرين، http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2014/04/11

[45] نفس المرجع السابق.

التى توفر العمالة. كذلك، تعتبر تحويلات العاملين بمثابة مصدر رئيسى للعملات الأجنبية لأغلب الدول العربية المصدرة للعمالة.

ومن هذا المنطلق يمكن للدول المصدرة للمهاجرين تحقيق فوائد اقتصادية من عملية الهجرة من خلال الأتى [46] :

- ارتفاع العوائد المتوقع تحقيقها فى حالة الهجرة يمكن أن يؤدى إلى تشجيع الأفـــراد على القيام بالاستثمار فى رأس المال البشرى. وبما أنه من المحتمل بقاء جزء من الأفراد الذين قاموا بهذا الاستثمار فى وطنهم الأصلى، فإن ذلك سيمثل تعويضا لفقدان العقول المهاجرة.
- هجرة العقول قـد تدفع لتكوين رأس الـمـال البشرى فالتحويلات المالية التى يرسلها المهاجرون وأصحاب المهارات العالية والتى قد تساهم فى الحد من قيود السيولة فضلا عن أن هذه التحويلات تؤدى إلى الحد من الفقر فضلا عن امكانية استثمارها فى التعليم.
- الهجرة قـد تـؤدى إلى تسهيل عمليات تـبـادل السلع وعـوامـل الإنتاج والمعرفة بين الدول المصدرة و المستقبلة من خلال المهاجرين فى الشتات الذين قد يساهمون فى انتشار التكنولوجيا من خلال اقامة شبكات اتصال تنتقل من خلالها العلوم والأعمال وأيضا من خلال تشجيع التجارة و إقامة مشروعات الاستثمار الأجنبى المباشر كما يمكنهم أيضا المساهمة فى تطوير المؤسسات فى أوطانهم.
- هناك أيضا دور لرجال الأعمال والمستثمرون فهناك تجربة لبعض الكفاءات المهاجرة فى الهند والصين نجحت فى بناء جسور اقتصادية وعلمية أسهمت بالفعل فى تنمية مجتماعاتهم.
- القيام بعدد من الدراسات حول التحويلات الاقتصادية التى يقوم بتحويلها المهاجرون وأثارها الاقتصادية والاجتماعية.
- تحسين بيئة الاقتصاد الكلى ومناخ الاستثمار فبيئة الاقتصاد الكلى وسياسات الاقتصاد المتبعة لها بالغ الأثرعلى جذب التحويلات.
- إتباع سياسات مناسبة لجذب تحويلات المهاجرين.

---

[46] دراسة عن هجرة الشباب الدولية والتنمية " الفرص والتحديات"،
http://www.poplas.org/uploads/publication/pdf/migration_2008_ar_1.pdf

• إقامة مبادرات ومشروعات تعمل على تحويل تلك الأموال المحولة إلى مشروعات منتجة والاستفادة من خبرة المهاجرين وكفاءتهم وكذلك الاستفادة من المهاجرين العائدين.

• إشراك المنظمات الغير حكومية والإدارات المحلية فى منظومة الاستفادة من التحويلات فدور المحليات على قدر كبير من الأهمية فالمحليات على دراية أكبر وأشمل بالاحتياجات التنموية و يمكن الدخول فى أنواع من الشراكة مع المهاجرين لإقامة مشروعات تنموية مشتركة تهدف إلى تنمية مجتمعاتهم الصغيرة بالتزامن مع تحقيق أرباح اقتصادية لهم.

• من الضرورى العمل على منح المهاجرين حوافز جادة على النحو الذى يمكن الحكومات الاستفادة من التحويلات فى التنمية الاقتصادية.

• الاهتمام بتوفير التمويل اللازم للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

• لتعظيم الاستفادة من الهجرة العائدة يجب على الحكومات العربية العمل على تزويد جالياتها المغتربة بالمعلومات اللازمة عن بيئة الإستثمار فى بلد المنشأ والنظم والإجراءات المتبعة والتسهيلات التى تمنحها الدولة للمهاجرين العائدين حتى يتم تأهيلهم بشكل مناسب قبل إتخاذ قرار العودة.

• ضرورة إنشاء وحدات متخصصة لمتابعة الأنشطة الإقتصادية التى ينشئها المهاجرون العائدون وتذليل الصعاب التى قد تواجهها وتسهيل الإجراءات والتصاريح اللازمة للبدء فى إستثمارات جديدة

• التعريف بمشروعات المهاجرين العائدين والنماذج الناجحة منها وتقديم الحوافز اللازمة لتشجيع المهاجرين العائدين على إستثمار جزء أكبر من تحويلاتهم فى أنشطة اقتصادية.

• من الضرورى أن تعمل كل من الحكومات والبنوك المركزية والتجارية على مستوى كافة الدول العربية على إحياء فكرة المنتجات المالية الخاصة بالتحويلات وذلك لكسر سيطرة شركات تحويل الأموال.

• الإهتمام ببرامج التنمية البشرية بغرض توفير الكوادر اللازمة لتحقيق متطلبات الإندماج فى الاقتصاد العالمى، من خلال تحرير التجارة وإتفاقات المشاركة، مما يساعد

على إستيعاب العمالة الفائضة فى القطاعات الانتاجية التى سوف تتوسع من جراء الإندماج فى الإقتصاد العالمى حتى لا تزيد الاختلالات الهيكلية فى أسواق العمل.

• تعزيز جاذبية المنطقة العربية من أجل تشجيع وتحفيز العودة الفعلية أو الافتراضية للمهاجرين وتسهيل الهجرة الدائرية للمهارات وفى هذا الصدد ينبغى:

• إصلاح بيئة الأعمال (الحكامة أو الحوكمة الرشيدة) واعتماد سياسات ملائمة للإدماج، علماً أن العودة تنصهر دائماً ضمن " استراتيجية مدبرة " وعليه يجب التركيز على العوامل المحفزة المرتبطة بظروف ما قبل وما بعد العودة.

• تسوية المشاكل والصعوبات التى يمكن أن تواجه الكفاءات عند عودتهم عن طريق إهتمام أكبر بتدبير مؤسسات الإدارة والعدل والضرائب والعقار وإنشاء نظام إيكولوجى حقيقى للأعمال لأن هناك علاقة جدلية بين الفعل الإستثمارى والبيئة التى يعمل فيها المستثمر.

• تحسين آليات عمل الدولة والمقاولات من خلال تكريس مبدأ " حكم الجدارة ":إحترام الكفاءات ومحاربة المحسوبية وخطط حقيقية للتطوير الوظيفى وانفتاح المسؤولية على الشباب.

• تشجيع الكفاءات على الإستثمار فى بلد المنشأ، وخاصة فى القطاعات التى تعتبر واعدة لتحقيق التنمية المستدامة للبلد ولا سيما من خلال:

• إنشاء بنوك مشاريع للمستثمرين المحتملين من المهاجرين.

• تسهيل اندماج المقاولين المهاجرين، علماً أن بروز هذه النخبة المزدوجة الثقافة والمتقنة للغات بلد المنشأ وبلد الإستقبال تفتح آفاقاً جديدة لإنشاء مشاريع فى إطار التعاون الثنائى.

• إشراك سيدات الأعمال فى تنمية بلد المنشأ.

• أن تقوم الدول العربية بعمل سياسات تهدف إلى بقاء التحويلات بداخلها.

• أن تقوم الدول المستقبلة للتحويلات بالتنسيق مع الدول المرسلة لتلك التحويلات.

• توفير قنوات لتوجيه التحويلات نحو الاستثمارات حيث أن التحويلات فى الدول العربية غالبا ما تستخدم فى أغراض استهلاكية ولا يتم توجيهها نحو استثمارات حقيقية.

• القضاء على البيروقراطية فى الاجراءات واستخراج التصاريح لإجتذاب رؤوس الأموال.

المحور الرابع: الاستفادة العلمية [47]

• الطلب من الكفاءات المهاجرة المساهمة فى إلقاء المحاضرات وتقديم العون والنصح وإبداء الرأى فى المشاريع الوطنية المختلفة والاستعداد لسماع أرائها واستثمارها فى المسائل المختلفة.

• إصدار دوريات ونشرات علمية متخصصة للتعريف بتلك الطاقات تشجيعها على نشر ابحاثها العلمية وابداء ارائها بصورة حرة فى مشاريع التنمية مع نشر احدث اخبار منجزاتها العلمية والتقنية.

• التعاون على إقامة مشاريع التدريس أو التعلم عن بعد وتشجيع العقول المهاجرة على المشاركة فيها.

• تشجيع العقول المهاجرة على تاسيس شركات علمية تقنية متطورة ودعمها ماديا ومعنويا لتطوير المشاريع الصناعية والتقنية.

• اعطاء الاولوية للعقول المهاجرة فى المساهمة وحضور المؤتمرات وورشات العمل المتخصصة وندوات النقاش التى تديرها الجامعات ودعوتها لالقاء الابحاث العلمية المتخصصة.

• التعاون على إقامة مشاريع التدريس أو التعلم عن بعد وتشجيع العقول المهاجرة على المشاركة فيها.

• من المشاريع العملية الأخرى التى يمكن تقوم بها الوزارة المعنية الاستفادة من الكفاءات التى لاترغب فى العودة على استثمار طاقاتها عن بعد عن طريق توظيفها بصفات استشارية او بربطها بعقود قصيرة الامد للقيام بمشاريع تقنية متطورة داخل الدولة ويجب على الوزارة المعنية تخصيص ميزانية مالية ومنح التسهيلات لدعم هذه المشاريع. والاهم من ذلك هو تقوية الترابط بين هذه العقول المهاجرة والمحلية وربطها بالوزارات والمؤسسات المختلفة لاجراء الابحاث التطبيقية والتطوير الصناعى فى اجواء تجارية حتى تجد الافكار الجيدة طريقها للصناعة والتطبيق والتسويق. وهذا يساعد ايضا على تعزيز حلقة الوصل بين مراكز الابحاث العلمية ومنها الجامعات ومعاهد البحث العلمى والابتكارات والابداعات التقنية التى تتمثل فى الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم.

---

[47] للتفصيل، أنظر: نادر عبد الغفور أحمد، مرجع سابق.

الخاتمة

خارطة طريق مقترحة لتعزيز دور المهاجرين فى التنمية بالدول العربية

كيف يتعامل المهاجرون مع الإلتزامات الدولية لحماية العمالة المهاجرة؟

هناك منظومة دولية شبة متكاملة وتكاد تكون مستقرة تعالج أوضاع العمالة المهاجرة، والمهاجرين عموماً، وتتمتع بالمقومات اللازمة للنجاح، وتحقيق تقدم ملموس فى حماية حقوق المهاجرين على المستوى العالمى، وأهم تلك المقومات:

أ-اتفاقيات دولية، ملزمة، دخلت حيز النفاذ، وارتضتها غالبية الدول وانضمت لها إن لم تكن سعت لإبرامها. وتكاد تلك الاتفاقيات تشكل منظومة قانونية شاملة ومتكاملة، إذ أنها عالجت مختلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للمهاجرين والظروف الحياتية المتنوعة التى جاءوا منها من الموطن الأصلى ويعيشون فيها فى الموطن الجديد.

ب-كما أن تلك المنظومة القانونية الدولية للهجرة تتعانق وتتكامل مع مكونات قانونية دولية أخرى لا تتعلق بالمهاجرين مباشرة ولكنها تقدم لهم مزايا وضمانات وتقر لهم حقوقاً إضافية كالشرعية الدولية لحقوق الإنسان، واتفاقيات حظر كل أشكال العنف، وحماية الطفولة، وتحريم الاتجار بالبشر، ومكافحة الجريمة، والرذيلة، ومواجهة الأمراض والأوبئة، وحرية التجارة وانتقال رؤوس الأموال والعمالة، وغيرها.

ج-كذلك، فقد نجحت المنظومة القانونية لحماية المهاجرين فى تأسيس آليات وتوفير موارد بشرية ومالية وأدوات تقنية لها لكى تتابع مستوى احترام الدول لإلتزاماتها فى تلك المنظومة ورصد حالة المهاجرين فى مناطق العالم المختلفة، ومن أبرز تلك الآليات المنظمة الدولية للهجرة، والمكاتب والفروع الإقليمية لها، والمتعاونة معها، ومنها الإدارة المعنية بالهجرة ضمن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وفعاليات منظمة العمل العربية بشأن العمالة المهاجرة، وآليات المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للأمم المتحدة، وفعاليات المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وغيرها.

وبرغم كل ما سبق، فقد أظهرت الدراسة ما ما أفردته تقارير هذه المنظمات والفعاليات الدولية والعربية السابقة، من أن أوضاع المهاجرين لم تتحسن كثيراً، وأنه لا

تزال الفجوة كبيرة بين الإلتزات الدولية لحماية العمالة المهاجرة وأوضاعم الفعليـــة، وأن الجهود الكبيرة المبذولة عالمياً وإقليمياً ووطنياً لا تزال غير كافية لتحقيق نقلة نوعية فـــى من الجوانب الاستراتيجية الثلاثة التى تعنى بها هذه الندوة، وهى:

- حماية حقوق العمالة المهاجرة،
- تعزيز دور المهاجرين فى التنمية القومية والوطنية،
- تعزيز كفاءة الاتفاقيات والآليات التنفيذية لحماية حقوق المهاجرين.

من هذا المنطلق، تقدم الدراسة فى خلاصتها النهائية تحليلاً كلياً للوضـــع الـــراهن للمهاجرين، وكيف يتعاملون مع مشكلاتهم فى المهجر وإزاء انتهاكات حقوقهم الواردة فى تلك المنظومة القانونية وذلك على وجه الإجمال ومع احتـــرام الفـــوارق الحقيقيـــة بـــين أوضاعهم فى دولة عن أخرى.

والغرض من الوصف التحليلى التالى هو إلقاء الضوء على نقاط الضعف أو مكامن الخلل فى المنظومة القانونية أو الآليات التنفيذية أو السياسات الوطنيـــة لحمايـــة العمالـــة المهاجرة، باعتبارهم ثروة وطنية وجزءاً أصيلاً من رأس المال البشرى والمواطنة فـــى الدول العربية، ومن ثم اقتراح بعض الحلول.

أولاً: عندما يواجه المهاجر انتهاكاً لحقوقه فى البلد المضيف، كيف يتصرف؟

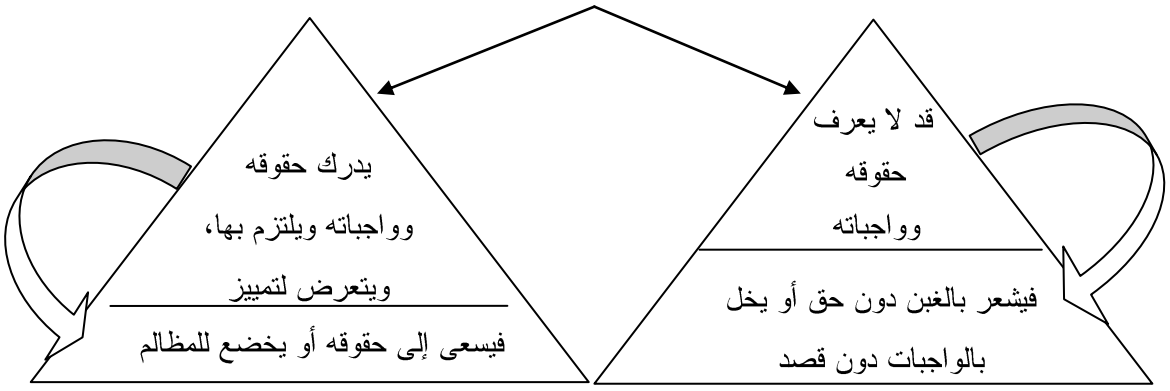

ولهذا نتساءل:

دور التوعية العامة (الإعلام، والتعليم، والمصالح الرسمية المعنية والمجتمع الأهلى) بالحقوق والواجبات، سواء فى الدول المصدرة أو المستقبله، ونتساءل:

- هل لدينا استراتيجية توعوية عربية لذلك؟
- هل هناك سياسات وطنية ناجحة تدرس؟
- هل توجد إرادة سياسية لوضع وتفعيل تلك الحملات؟
- هل لدينا الموارد البشرية والتقنية لتصميم وتنفيذ حملات توعوية فعالة ومستدامة؟
- هل يمكن مد نطاق هذه الحملات إلى الدول المضيفة؟
- ما دور البعثات والملحقات والمكاتب فى تفعيل تلك الحملات ومتابعة الأوضاع الحياتية للعمالة المهاجرة؟
- هل توجد دول غير عربية لديها قصة نجاح فى هذا المجال؟

ثانياً: عندما يسعى المهاجر إلى حقوقه فى المهجر، ماذا يفعل؟

• يلجأ إلى حلول فردية كالاندماج فى مجتمع المهجر بالزواج أو التجنس، • يحاول البقاء بطرق غير مشروعة، • يبحث عن ثغرات القوانين المحلية للتكميف مع وضعية التمييز ضده، • يسعى إلى مهجر ثان وثالث..، ويعود ويهاجر، ويعود ويهاجر..	• يأمل فى حلول مؤسسية كاللجوء إلى البعثات الوطنية، • أو يحاول مناشدة دولة الموطن الأصلى إعلامياً للمساعدة والتدخل، • أو يذهب لمؤسسات حقوقية فى المهجر، • أو يلجأ إلى القضاء المحلى والإقليمى فى المهجر، • أو يبادر بتحركات جماعية فى المهجر مثل: الروابط والأندية..

فبرغم محدودية نجاح الحلول المؤسسية، وعدم فعالية الحلول الفردية لكل الشرائح وفى كل البلدان فإن الميل إلى الهجرة يزداد، لاسيما بين الشباب، والمتعلمين، والكفاءات (هجرة العقول)، برغم شيوع "الدراية العامة" بمحدودية دور البعثات والمكاتب المتخصصة فى الخارج وتصاعد موجات معاداة الأجانب والتمييز ضد المهاجرين فى الخارج ومصاعب العمل والإقامة الشرعية فى الدول المضيفة (الأجنبية والعربية.. مع الفوارق بينها..)..،

ولهذا نتساءل:

- لماذا هذه النظرة السلبية (النقدية، أو الساخرة أو اليائسة أحياناً) للبعثات الدبلوماسية العربية والمكاتب والملحقات العمالية من حيث جدواها فى حماية حقوق العمالة العربية المهاجرة فى الدول المضيفة؟ وهل هى نظرة مبالغ فيها أم موضوعية؟ وهل تتحسن تدريجياً أم العكس؟ لننظر إلى الروايات والأحداث فى الإعلام نرى أن الصورة ليست إيجابية كثيراً أو تحتاج مواجهة حقيقية ومجابهة أمنية، ولاسيما من حيث:
  - طريقة ومعايير اختيار ممثلى الدولة بالخارج والمسئولين عن متابعة أوضاع العمالة المهاجرة وحماية حقوقهم فى الدول المضيفة..
  - ومستوى كفاءاتهم التخصصية والدراية بالقوانين الدولية والمحلية والآليات التنفيذية والمؤسسات المعنية بعدم التمييز واحترام حقوق العمالة المهاجرة والمهاجرين عموماً فى الدول المضيفة
  - وكذلك آليات متابعة هذه البعثات والمسئولين لدى الحكومات الوطنية والمنظمات العربية المعنية؟
- ما آليات تعرف الحكومات الوطنية والمنظمات العربية المعنية والرأى العام فى الدول العربية على أحوال المهاجرين العرب، إلى الخارج وبين الدول العربية، والاستماع إلى آرائهم والحلول المقدمة لمشكلاتهم، وآمالهم فى المستقبل لوطنهم الأصلى وفى المهجر أو الموطن الثانى؟
- ما وسائل التعاون والتنسيق الوطنى والقومى مع الروابط والاتحادات والمبادرات التى تحشو العمالة المهاجرة، لتحقيق نجاحات أكبر فى حماية حقوقهم وفقاً للإلتزامات القانونية الدولية وبعيداً –بقدر الإمكان– عن الخلافات السياسية أو الصراع على السلطة وإقصاء قطاعات من المهاجرين بسبب مواقفهم من السلطة السياسية أو العكس، أو

الخضوع إلى ابتزاز حركات سياسية فى المهجر للحكومات الوطنية لأغـراض سياسـية، خالصة أو مدفوعة الأجر من آخرين".

- تحديث، ونشر قواعد بيانات الهجرة من وإلى الدول العربيـة، وعـدم الاكتفـاء بتقديرات مختلف عليها، أو تحليلات منحازة مع أو ضد السلطة الحاكمة، وإنما على على أرضية من الشفافية وبالمعايير الدولية لقواعد البيانات، والتحليـل الموضـوعى لأحـوال المهاجرين فى، ومن الدول العربية، ليكون مرجعية للنقاش.

ثالثاً: عندما ينجح المهاجر ويود الوفاء الوطنى الأصلى، ماذا أمامه؟

قد يرسل:	قد يؤسس:
• تحويلات مالية • سلعاً عينية • ثقافة وقيماً متنوعة • أبنـاءه للزيـارة أو التعلم	• مشروعاً خاصاً • تبادل تقنى، علمى، تجارى.. • تعاون مجتمعى وثقافى غير هادف للربح • آليات ثنائية أو دولية للتعاون الاقتصادى والمتخصص.. • حملات حقوقية، للدفاع عـن الـوطن، أو المهـاجرين، أو قضايا إنسانية متنوعة

وبرغم تزايد تلك التحويلات حتى أصبحت مصدراً استراتيجياً للدخل القومى فـى بعض الدول العربية، وبرغم ارتفاع معدلات المبادرات للتعاون المشترك وتعزيز التنميـة فى الدول العربية بدعوات وجهود من المهاجرين العرب وباسـتخدام تقنيـات الاتصـال والتواصل الحديثة، إلا أن العائد الإجمالى لدول العمالة لدور العمالة المهاجرة فى التنميـة بالدول العربية لا يزال متواضعاً وموضوع بحث!!

ولهذا نتساءل:

- ما هى قصص النجاح –العربية أو الأجنبية– التى يمكن التعلم منها فـى مجـال الاستفادة من جهود واستعداد مبادرات الكفاءات العربية فى المهجر لتعزيز تنمية الموطن الأصلى؟، وهل تكمن أسرار النجاح فى نوعية الكفـاءات المهـاجرة أم فـى اسـتعداد الحكومات الوطنية الرامية إلى الاستفادة من مواطنيها فى المهجـر؟، ومـا المشـكلة أو

المشكلات الحقيقية –دون مواربة أو مبالغة– فى هذا المسار؟ وهل تعود المشكلات إلى خوف الحكومات من عمليات التحديث التى تجلبها مبادرات العقول المهاجرة وما قد تجلبه معها من أفكار تحديثية سياسية أو قيم مجتمعية تهدد السلطة الحاكمة بشكل أو أخر؟، أم بسبب مقاومة البيرقراطية الوطنية للتحديث والانكشاف أمام المنافسة بمبادرات من الخارج؟، أم بسبب الوطنية وما يعنيه ذلك من دلالة لمستوى المعيشة وآليات السوق ومعدلات التنمية ككل!!

- ما هى السياسات الوطنية والاستراتيجية العربية لتعزيز الروابط الثقافية ومن ثم الانتماء بين المهاجرين والموطن الأصلى، لاسيما بالاستجابة لأمور حياتية ملحة فى نظر المهاجرين وقد لا يشكل أهمية فى نظر صانع السياسة بالدول العربية، مع الأسف بالقطع، ومن تلك الأمور التى تهم المهاجر بصرف النظر عن حقوقه الواردة فى الاتفاقيات الدولية، خدمات ثقافية من وطنه الأصلى، ولا يمكن الاستعاضة عنها، بأى مصدر آخر، ومنها:
  - تعليم أبناءه من الجيل الثانى والثالث.. اللغة واللهجة والعادات الوطنية، وتمكينهم من التواصل (بالعين، والزيارة..) مع تلك العادات والتقاليد الوطنية التى تشكل جزءاً محورياً من الهوية وليست مجرد شعائر أو طقوس محلية!!
  - متابعة أخبار موطنه الأصلى، من مصادرها الوطنية، لكن الأمينة والمباشرة، وليس من خلال نشرات مزركشة أو خطاب إعلامى سلطوى، وليس من خلال مواقع على الإنترنت خارج المحاسبة والتدقيق وغير معروفة المصدر أو الغرض، والكثير منها مدسوس ومغرض، حتى لا يجد بعض المهاجرين بداً من الانفصال عن أخبار الوطن، أو الاستسلام للمصادر الدولية، أو التماهى مع الإنفلات الإلكترونى، أو انتظار روايات الأهل والقادمين ممن يثق فيهم!!
  - تيسير نقل التكنولوجيا، والسلع، والتقنيات الحديثة إلى الموطن الأصلى، لاسيما الصناعية وذات القيمة المضافة لقطاعات الاقتصاد الوطنى، وما يتطلبه ذلك من مراجعة إجراءات التجارة ومواصفات الجودة والتعريفة الجمركية والإجراءات الحمائية، بما يعزز دعم دور العمالة المهاجرة فى التنمية الوطنية بالدول العربية.

من هنا تأتى أهمية المقترحات التالية، التى تحفل بها أدبيات ودراسات وتقارير الهجرة فى العالم العربى.

ثانيا: نحو استراتيجية عربية للعمالة المهاجرة

يطرح الخبراء أهم ملامح استراتيجية عمل عربية، تشارك فيها الحكومات العربية كافة ومؤسسات العمل العربى المشترك، تستهدف تقليل هجرة العقول العربية وتعزيز الاستفادة منها، من خلال[48]:

- صياغة سياسة عربية مركزية للقوى العاملة على أساس تكامل القوى العاملة العربية.
- إجراء مسح شامل للكفاءات العربية المهاجرة، وبناء قاعدةو بيانات متكاملة عنهم.
- وضع البرامج الوطنية لمواجهة هجرة العقول وإنشاء مراكز للبحوث التنموية والعلمية والتعاون مع الهيئات الدولية والإقليمية المعنية لإصدار الوثائق والأنظمة التى تنظم أوضاع المهاجرين من العلماء أصحاب الكفاءات.
- حث الحكومات العربية على تكوين الجمعيات والروابط لاستيعاب أصحاب الكفاءات المهاجرة من بلدانهم وإزالة جميع العوائق التى تعوق ربطهم بأوطانهم، ومنحهم الحوافز المادية وتسهيل إجراءات عودتهم إلى أوطانهم للمشاركة فى عملية التنمية والتحديث.
- تعزيز فعالية مؤتمرات المغتربين العرب والاستفادة من خبراتهم للتنميو الوطنية والعربية، سواء فى ميادين نقل التكنولوجيا أو المشاركة فى تنفيذ المشروعات.
- احترام الحريات الأكاديمية وصيانتها وعدم تسيس التعليم أو عسكرته، وضمان حرية أعضاء الهيئات الأكاديمية والعلمية للوصول إلى مختلف علوم المعرفة والتطورات العلمية وتبادل المعلومات والأفكار والدراسات والبحوث والنتاج والتأليف والمحاضرات وفى استعمال مختلف وسائل التطور الحديثة ودون تعقيد أو حواجز.
- إعادة هيكلة سلم الأجور والرواتب التى تمنح للكفاءات العلمية العربية لتقديم حوافز مادية ترتبط بالبحث والنتاج ورفع الحدود العليا للأجور لمكافأة البارزين من ذوى الكفاءات وتقديم الحوافز التشجيعية والتسهيلات الضريبية والجمركية للوفاء بالاحتياجات الأساسية خاصة منها المساعدات التى تضمن توفير السكن المناسب وتقديم الخدمات اللازمة لقيامهم بأعمالهم بصورة مرضية.

---

48 خضير عباس النداوى هجرة العقول العربية، مصدر سابق.

- تعاون جهات صنع القرار العلمى والسياسى والاقتصادى فى الوطن العربى للعمل لتقليل تأثير هجرة العقول بقرار سياسى واضح، وتعزيز جهود المؤسسات العلمية العربية.

التنسيق والمتابعة

العمل على تعزيز التعاون والتنسيق بين وزارات العمل فى كل من الدول المصدرة والمستقبلة للعمالة، وبالأخص:

- دراسة امكانية عقد اتفاقيات ثنائية بين الدول المصدّرة و الدول المستقبلة للعمالة لتنظيم سفر العمالة و الاجور و الرعاية الاجتماعية و الصحية وضمان الحقوق المترتبة على العلاقة التعاقدية بين صاحب العمل و العامل.
- تنظيم عملية اختيار العمالة الوافدة من خلال التدقيق و مراقبة مكاتب الاستخدام فى الدول المصدّرة لها حسب احتياجات الدول المستقبلة.
- العمل على دعم التعاون بين مؤسسات المجتمع المدنى و وزارات العمل و الوزارات المعنية بالعمالة الوافدة فى الدول المصدرة والمستقبلة للعمالة فى مجال تنظيم الهجرة وحماية حقوق جميع الأطراف المعنية بما فيهم المرأة العاملة الوافدة.
- العمل على التنسيق المباشر بين وزارات العمل فى الدول المصدرة والمستقبلة للعمالة الوافدة للحد من عملية الاتجار بالبشر و الهجرة غير الشرعية.
- تشجيع تبادل الخبرات و التجارب و بصفة خاصة فى مجال تأهيل المرأة المهاجرة
- الحث على احترام الحريات الثقافية والاجتماعية للمهاجرين مع عدم الاخلال بأوضاع الدول المستقبلة.

حملات التوعية:

- العمل على وضع برامج توعية لأصحاب العمل ومكاتب الاستقدام والاستخدام وجميع الأطراف المعنية فى الدول المستقبلة والمصدرة للعمالة للتعريف بدورهم فى حماية العمالة المهاجرة.

- العمل على تطوير البرامج والدورات التدريبية المخصصة للعمالة الوافدة فى الدول المصدرة للعمالة لتواكب الثقافة والاجراءات التى تنظم العمالة فى الدول المستقبلة.
- العمل على إصدار نشرات توعوية من قبل وزارات العمل فى الدول المستقبلة للعمالة لتعزيز وعى العمالة الوافدة حول حقوقهم وواجباتهم والجهات المعنية التى توفر الحماية والدعم لهم.
- العمل على إعداد برامج توعوية وتدريبية للأطراف المعنية للحد من عملية الاتجار بالبشر التوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية والتى تعتبر المدخل للاتجار بالبشر
- تطوير ودعم دور وسائل الاعلام فى توعية المهاجرات بحقوقهن وواجباتهن فى بلدان المهجر.

إجراءات عملية

• تشكيل بنك معلومات لحصر المعلومات المتعلقة بالكفاءات المهاجرة للاتصال بها والتعامل معها، ويمكن جمع مثل هذه المعلومات بطرق مباشرة أو غير مباشرة عن طريق وسائل الإعلام المختلفة أو من خلال المجلات والنشرات العلمية العالمية المتخصصة، ومن ثم جمع المعلومات حول اختصاص هذه العقول وأماكن تواجدها ورغبتها فى المساهمة فى المشاريع التى تقترحها المؤسسات الرسمية[49].

• إنشاء أو تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية المعنية أو لجان تنسيق مشتركة بين الوزارات لإدارة العلاقة بين الهجرة والتنمية.

• تشجيع نهج أصحاب المصلحة المتعددين بما فى ذلك جميع الوزارات المعنية والهيئات الحكومية والمجتمع المدنى والأوساط الأكاديمية والمنظمات الشتات.

• التعاون بين البلدان العربية فى مجال الهجرة من أجل العمل على زيادة الآثار التنموية للهجرة بإعتبارها محركاً مهماً للتنمية، والعمل على دمج الهجرة فى خطط التنمية للإستفادة، ليس فقط بتحويلات المهاجرين، ولكن أيضاً بالخبرات البشرية المتراكمة للمهاجرين.

[49] نفس المرجع.

- إرساء سياسة للتعاون فى مجال هجرة الكفاءات العربية تعمل على إستقطاب الكفاءات العربية لسد العجز الحاصل فى دول عربية أخرى، خاصة فى بلدان الخليج العربى، بديل عن هجرتها للخارج.
- لابد للدول العربية ومراكز الأبحاث والدراسات إيلاء أهمية خاصة بدراسة أبعاد ظاهرة الهجرة لأن البيانات المتاحة حالياً لا تقدم صورة شاملة ودقيقة عن الخصائص الاجتماعية والديموغرافية للعائدين كما انها لا تسمح بفهم دقيق وتحليل ظاهرة الهجرة العائدة والصلة بين الهجرة العائدة والتنمية فى بلدان المنشأ.
- أن تقوم الدول المستقبلة للكفاءات الماهرة تعويض الدول المرسلة، بمعنى اذاكان اجر الطبيب العربى يتساوى مع اجر الطبيب الامريكى او يقل عنه بسبب فرق الخبرة مثلا، هذا شيء عادل على مستوى الفرد ن ولكن اين حق الدولة التى تحملت تكلفة تعليم هذا، الطبيب، اذن لابد ان تعوض الدول المستفيدة الدول المرسلة عن ذلك على ان تستخدم هذه المبالغ فى إعادة إنتاج رأس المال البشرى وتحسين نوعية برامج التعليم والصحة فى الدول المرسلة.
- القضاء على الإختلالات الهيكلية السائدة فى أسواق العمل فى الدول المرسلة والدول المستقبلة للعمالة.
- تأسيس شركات تقنية متطورة داخل الدولة لتوفير العمل للعقول المهاجرة فى المؤسسات المختلفة. ومنها تاسيس مثل هذه الشركات الذى من شانه تشجيع الكفاءات المهاجرة فى استثمار جهودها فى مشاريع داخل الوطن من خلال تاسيس شركات متخصصة فى مجالات علمية وتقنية واقتصادية وغيرها وبدعم اساسى من قبل الحكومة. وهذه الشركات تساهم فى دعم البنية التحتية لاقتصاديات البلد وبدء مشاريع جديدة للتنمية بدون الحاجة لإستشارة الشركات التقنية الأجنبية.
- إنشاء وكالة أو هيئة عمومية على مستوى كل بلد مهمتها تنسيق وتوفير ونشر بيانات موثوقة ومنتظمة ومستمرة حول الهجرة بصفة عامة وهجرة الكفاءات بصفة خاصة.
- تطوير الروابط وأوجه التآزر والربط الشبكى بين المؤسسات الإحصائية المهتمة بالكفاءات فى مختلف البلدان العربية.

• إنشاء مراصد إقليمية الهجرة (المغرب العربى، دول الخليج، جامعة الدول العربية) مهمتها إنشاء بيانات كمية ونوعية حول الهجرة آخذة بعين الإعتبار البعد النوعى (ذكور وإناث) من خلال نظام للرصد الدائم لحركة هجرة الكفاءات.

• خلق بيئة مواتية لتنمية الكفاءات فى بلدان المنشأ.

• إعتماد وتنفيذ سياسة تشجيع البحث من أجل التنمية وذلك بإنشاء مراكز ومعاهد للبحوث تتوفر على الموارد البشرية والتقنية والمالية الضرورية.

• توثيق الروابط بين عالم البحوث وعالم الأعمال عن طريق تشجيع إنشاء مخابر للبحوث داخل الشركات.

• وضع إستراتيجية على مستوى الجامعات تهدف إلى ملاءمة البرامج لحاجيات سوق العمل وذلك من أجل محاربة بطالة الخريجين الشباب.

• الحفاظ على الروابط مع المغتربين من ذوى المهارات من خلال إنشاء آليات مؤسساتية مناسبة:

• تعزيز قنوات الاتصال بين المهارات المغتربة وبلد المنشأ أو المنطقة التى ينتمون إليها وذلك باللجوء إلى خبرة هذه الكفاءات وتسهيل تنظيم محاضرات مسافية بواسطة وسائل الاتصال المعاصرة من قبل الأكاديميين المغتربين لفائدة الجامعات فى بلد المنشأ.

• إقامة روابط بين منظمات المهاجرين ذوى المهارات ومراكز البحوث فى بلدان المنشأ.

• دعم شبكات الكفاءات المغتربة فى الخارج.

• إعداد شراكات بين المؤسسات المكلفة بالهجرة وشبكات الكفاءات المقيمة فى الخارج.

• تدبير أمثل لهجرة الكفاءات فى البلد المضيف البلاد الموفدة يمكن أن تساهم فى سد العجز الحاصل فى سوق العمل فيما يخص الكفاءات فى البلدان المستقبلة. من أجل ذلك، يجب إرساء سياسات متناسقة ومتفق عليها من الجانبين وتقييم أمثل لإحتياجات سوق العمل من الكفاءات فى البلدان المضيفة. ولتجنب إهدار وتبذير هذه المهارات، يبقى من الضرورى إتخاذ التدابير التالية:

• تسهيل الإعتراف الرسمى بمؤهلات ومهارات الكفاءات المهاجرة.

• محاربة التبخيس المهنى فى البلدان المضيفة والذى يشكل خسارة فى الإستثمار فى التعليم لبلد المنشأ والمهاجر.

• دعوة البلدان المضيفة لتخصيص موارد مهمة، من جهة لدعم مراكز البحوث والمختبرات فى البلدان الموفدة فى إطار سياسة هجروية مبنية على التعاون من أجل التنمية، ومن جهة أخرى إقحام المهارات المهاجرة فى التعاون الأكاديمى والعلمى مع بلدانهم الأصلية.

• إدراج حركية المهارات فى إطار مختلف الإتفاقيات والمواثيق الموقعة من طرف بلدان المنشأ.

• إعتماد إتفاقيات بين البلدان الموفدة والبلدان المستقبلة للحد من هجرة المهارات العاملة فى القطاعات الحساسة والإستراتيجية بالنسبة لتنمية البلدان العربية، لا سيما فى مجالات الصحة والتعليم وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات.

• تفادياً للنقص الحاصل فى التأطير فى بعض القطاعات، العمل على تطوير تقنيات جديدة، مثلاً فى مجال الطب، التطبيب عن بعد التى تمكن الطبيب من إعطاء رأيه المهنى إنطلاقاً من بلد الاقامة فى الخارج.

• وضع إستراتيجية للتواصل والإعلام خاصة بالكفاءات المرشحة للهجرة عن طريق:

• إنشاء وتعزيز (اذا كانت تتواجد) لوكالات الوساطة فى بلدان المنشأ والإستقبال ونسج علاقات تعاون بينها.

• إعلام أفضل حول فرص العمل المتاحة فى بلدان المهجر وحول الخدمات المتاحة لمطابقة هذه الفرص مع المؤهلات، مما يساعد على الحد من عدم تطابق مؤهلات المهاجرين فى بلدان الإستقبال.

• توفير معلومات ضافية متاحة للجميع فيما يتعلق بإجراءات الهجرة، ظروف العيش وقواعد وإجراءات الاندماج فى البلدان المضيفة.